



50 منة من التنمية البشرية
و
أفاق منة 2025

الفصل الأول

تطور الإمكان البشري:

السكان، التغيرات

الاجتماعية والدينامية الثقافية

تطور الإمكان البشري السكان، التغييرات الاجتماعية والدينامية الثقافية

1. منعطف التاريخ والجغرافيا البشرية

جرت العادة على اعتبار المغرب (المغرب الأقصى) بلدا متعدد المتناقضات، حيث إنه بلد ما انفك يحاول جاهدا أن يزواج بين التشبث بهوية عريقة في القدم، وإرادة قوية للإنخراط في الحداثة وتبوء المقام المتكامل في العالم الحديث. والواقع أن المغرب بلد يمتاز بجغرافية جعلته موضوع اهتمام وانجذاب وأطماع كما كانت عاملا من عوامل صعوباته وانعزاله. كما أن تاريخه البعيد أو القريب والذي لم يكن قط ذا مسار هادئ، قد شهد حقبا متفاوتة من التوسع والضعف ومن الانفتاح والإنغلاق، بيد أنه كذلك تاريخ مطبوع بحركات بشرية وثقافية ومادية، شكلت معالم إعمار البلاد وساهمت في تراكم إمكاناته ونحت أسس هويته.

ودون الخوض في الاستطراد حول التاريخ العميق للبلاد، يجب أن نسجل، بداية، بأن الأمة والدولة المغريبتين لم تكونا قط مجرد ابتكار لما بعد الاستعمار. إذ أن الدولة الوطنية متجدرة داخل حدود معينة، تبقى رغم تغييراتها، واضحة المعالم قبل الفترة الاستعمارية، التي لم تدم سوى أقل من نصف قرن.

إن استمرارية السلالة الحاكمة قد استطاعت أن تحافظ على التجدر التاريخي للإمبراطورية الشريفة وإغناء الشخصية المغربية، التي رسخت اختلافها وإفلاتها الدائم من هيمنة كل من الخلافة في المشرق والإمبراطورية العثمانية. وقد تأتى ذلك بفضل تظافر آليات دينية وعربية أسهمت، بدرجات متفاوتة زمانا ومكانا، في بناء وحدة الأمة ومراقبة المجال. كما أن استقرار أشكال مشروعية الدولة من خلال "البيعة" و"إمارة المؤمنين" (...) ومرونة علاقاتها مع السلطات القبلية المحلية، ولا سيما في فترات الأزمة، من أهم الآليات التي أسهمت عبر التاريخ في إنشاء وتقوية الدولة الوطنية بالمغرب.

إن ساكنة المغرب تكشف بجلاء عن قوة هذه الشخصية، حقيقية كانت أم مكتسبة، وتبين أن من شأن البلاد أن تعزز بحضارتها الكبرى التي استطاعت الحفاظ على استمرارية كل من تنظيمها السياسي ومعالمها الثقافية وتقاليدها الاجتماعية، ولا أدل على ذلك من غنى وحيوية تراثها المتمثل في المعمار والملبس والطبخ والفنون والحرف وما إلى ذلك من المظاهر الحضارية. ومن العوامل المحددة أيضا لهذه الشخصية والتي ما انفكت راهنا ترسخ الشعور بالانتماء الوطني، قدرة المغرب على صون تعدديته، وإن كانت رمزية في بعض الحقب، من خلال التساكن الأزلي لمكوناته المتباينة والمتعددة الأصول (انظر الإطار 1).

إن المغرب، من حيث موقعه كملتقى جغرافي، بانتمائه إلى العالم المتوسطي وتجدره في كل من الصحراء وإفريقيا، وحساسيته المشرقية وارتباطه بما وراء الأطلسي، قد عرف تحركات بشرية قل نظيرها، بتنوع أصولها وبما أسفرت عنه من انصهار متفرد تعود بداياته إلى عشرات الآلاف من السنين. ومن ثم، فإن الأرض المغربية وساكنتها قد كانت على الدوام في تواصل مع مختلف العوالم المتغيرة التي تحيط بها، مما جعل من المغرب بوثة حقيقية للحضارات الغنية بتنوعها.

المغرب: ترسبات تاريخية بعيدة في الزمن وخصبة

انطلاقاً من العصر الحجري الأخير، نسجل وجود حضارة أمازيغية يرجع تاريخها إلى 5000 سنة، على الأقل.

إن الأمازيغ (وبالمعنى اللغوي: الناس الأحرار) هم السكان الأكثر قدماً بالمغرب، وقد انضافت إليهم وانصهرت معهم روافد شرقية وأوروبية وإفريقية.

وفي عمق التاريخ، عرفت الأرض المغربية نزوحات، وفي بعض الأحيان، احتلالات جزئية من قبل الفينيقيين والقرطاجيين والرومان، حيث إن هذه الحضارات المتوسطية القديمة، قد خلفت أثارها البارزة في مجال التنظيمات الحضرية (طنجيس، ليكسوس، سالا، وليلي، الصويرة وغيرها كثير).

ولقد اقتصر الوندال والبيزنطيون، على عبور البلاد، خلال فترة قصيرة، بحيث أنهم على غرار الحضارات الثلاثة السابقة، لم يساهموا، في الإعمار الحقيقي للبلاد، وذلك على عكس الإسهام العربي في ذلك الإعمار ابتداءً من متم القرن السابع من التقويم الكوني.

لقد أتى العرب إلى المغرب بالعديد من العناصر الأساسية: عرق جديد للتعمر ولغة جديدة محملة بدين جديد. هو دين الإسلام.

كما أن العرب قد انضموا إلى المجموعات الأمازيغية، التي اعتنقت الإسلام، للقيام معا بغزو المناطق الإيبيرية كل من إسبانيا والبرتغال، مما جعل تاريخ هذين البلدين مقترنا بتاريخ المغرب طيلة ثمانية قرون.

وفي عام 789، قام إدريس الأول، وهو من سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم، بتأسيس الدولة الإدريسية وبناء مدينة فاس. وكان بذلك نشوء أول شكل للدولة الوطنية بالمغرب بأول عاصمة ذات الإشعاع المنقطع النظير.

ومنذ أواخر القرن الثامن إلى عام 1912، عملت البلاد على صيانة استقلالها بحذر في مواجهة أطماع الشمال والشرق (إسبانيا والبرتغال والإمبراطورية العثمانية).

وخلال عدة قرون، اقترن مصير المغرب وإسبانيا المسلمة، بحيث كان الملوك المرابطون والموحدون والمريون غالباً ما يهبون لإغاثة الأندلس العربية. ولقد أحدثت التدفقات السكانية الأندلسية والمغربية، الواحدة تلو الأخرى، مدناً على ضفتي مضيق جبل طارق.

ولم يكتمل الاستيطان العربي للمغرب بكيفية بارزة إلا خلال القرن السابع مع وفود كل من قبيلة بني هلال وخلال القرن الثامن مع مجئ قبيلة معقل. وسوف يستمر التمازج البشري مع التوافد المكثف لمسلمي ويهود الأندلس، على مرحلتين، أولاً فترة النزوح على إثر سقوط غرناطة أواخر القرن الخامس عشر وثانيهما وصول الموريسكيين المطرودين من إسبانيا في القرن السابع عشر. وقد أسهم هؤلاء المهاجرون الجدد في النهضة الحضارية المدنية بالمغرب.

كما أن المغرب قد كان قبلة للعديد من يهود إسبانيا النازحين مع العرب الأندلسيين أو الهاربين من محاكم التفتيش. وسيضعف هؤلاء اليهود من عدد المجموعات العبرانية المتواجدة بالمغرب منذ ما قبل الإسلام، والتي لم تكن لتعيش في وضعية اكتفاء ذاتي. وجاء الإسهام اليهودي في المغرب كذلك من الشرق ضمن أفواج العرب. ولقد كونت أرض المغرب بوثة لانصهار السكان اليهود من أعراق مختلفة، ولا زالت إلى اليوم تتسم بخاصية ثقافية وتاريخية قوية.

كما أن هذا المزيج البشري بالمغرب ما انفك يعتني بالإسهامات الزنجية، بفعل استمرارية العلاقة بين المغرب وإفريقيا جنوبي الصحراء عن طريق الصحراء المغربية، حيث إن المناطق الجنوبية للبلاد كانت أكثر المجالات الخصبة للإمتزاج العرقي مع العناصر الزنجية، ذلك الإمتزاج الذي سينتشر عبر باقي مناطق البلاد مع حملات السلطانين أحمد المنصور الذهبي والمولى إسماعيل.

وابتداءً من وسط القرن التاسع عشر لن يعرف تعمر المغرب سوى تعديلات طفيفة: على شكل مد وجزر للأقليات الأوروبية والجزائرية.

إن هذه الإطالة المختصرة تقدم أفاق ملامح التشكيلة التاريخية للأمة والشعب المغربيين، وذلك قبل الخوض في أي وصف أو تحليل لتطورها خلال الخمسين سنة الأخيرة. وإنه لمن البديهي أن الاستعانة بالتاريخ وبالأنثروبولوجيا، تتيح إمكانيات مهمة لفهم وتفسير الظواهر الاجتماعية والاقتصادية. كما أن الطابع المكثف وغير المسبوق للتغيرات التي عرفها القرن الأخير، وما أسفرت عنه من تسريع لوثيرتها، لا بد وأن يكون عنصراً إضافياً للمسار الحديث لمغرب ما بعد الاستقلال.

وفيما يخص الفترة الحديثة، فإن الهوية المغربية قد تشكلت كذلك عبر الكفاح من أجل الاستقلال وعبر التعبئة من أجل استكمال القضاء على الاستعمار، ولا سيما مع استرجاع الأقاليم الصحراوية. إن الكفاح ضد المستعمر ب"التهديئة" المريرة ما بين 1912 و1934، وتعدد معاقل ومراكز المقاومة المنسقة أذكى جذوة الانتماء المغربي ووجد القوى نحو مشروع أكثر وطنية، يسمو فوق النعرات الإقليمية والقبلية.

ودونما زحزة هذه الخلفية التاريخية للبلاد، وبتقبل التغييرات التي تطبع زمننا هذا، فإن المجتمع المغربي يشهد تحولات عميقة في سكانه، وبنياته ونظام قيمه وسلوكاته. كما أنه قد عرف خلال الخمسين سنة الأخيرة دينامية جديدة في تراثه ونشاطه الثقافي. وبالإضافة إلى ذلك فإن الجالية المغربية بالخارج تؤكد وجودها، فضلاً عن إسهامها في الاقتصاد الوطني، كفاعل لافتح البلاد، وكعامل للتغيير الاجتماعي

استرجاع استقلال البلاد

بمجرد استقلالها، حاولت البلاد، بطبيعة الحال، استرجاع وحدتها الترابية. إن هذه السياسة المشروعة المتجلية في بسط السيادة الوطنية على الأقاليم المستعمرة، قد مرت عبر عدة مراحل، بدءا بضم طنجة عام 1956، ووضع حد لنظامها الدولي، ثم استرجاع كل من طرفاية (بموجب معاهدة سينترا المؤرخة في 12 أبريل 1958)، وإفني (بموجب معاهدة 4 فبراير 1969) فالصحراء المغربية (بموجب اتفاق مدريد المبرم بتاريخ 14 نوفمبر 1975).

ولا زالت بعض المدن والجزر المتوسطية، على يومنا هذا، تحت السيطرة الإسبانية. وإلى غاية اليوم كذلك، فإن الإبقاء المصطنع على نزاع حول مسألة الصحراء المغربية لدليل على أن الأطماع حول هذا البلد لم تتوقف وأنها غيرت فقط من طبيعتها.

تتطرق الأقسام بعده لوضعية الإمكانيات البشرية الوطنية ولتطورها من زاوية تحولاتها، حيث تتجاوز المقاربة التحليل الذي يقف عند البعد الديموغرافي والكمي لهذه الإمكانيات. وتمتد الفترة موضوع الدرس من الاستقلال إلى يومنا.

2. ديموغرافية في وضعية انتقال متقدم

يوجد المغرب اليوم في طور تحول ديموغرافي متقدم، حيث عرف نظام ساكنته تحولا عميقا خلال نصف قرن، وينحو إلى التطور المتسارع وبوتيرة الدول التي أكملت تحولها. وتوحي التخمينات باستمرار هذا الاتجاه الذي سيضيف لا محالة معطيات جديدة إلى المخطط الديموغرافي، فضلا عما سيكون له من عواقب على اقتصاد البلاد.

1.2. تطور سكان المغرب منذ الاستقلال

كان أول إحصاء للسكان تم تنظيمه بعد الاستقلال هو إحصاء سنة 1960، ومنذئذ، دأب المغرب على تنظيم إحصاء عام للسكان والسكن كل عقد، وكان آخرها في غضون شتنبر 2004. وتمكن هذه الإحصاءات من معرفة أفضل للسلوك الديموغرافي للسكان المغربية. ولقد اكتسب الجهاز الإحصائي الوطني، المتمثل في كل من مديرية الإحصائيات وهيئة التحليل والتخمينات الديموغرافية (مركز الدراسات والبحوث الديموغرافية) اليوم خبرة حقيقية في الميدان.

وحسب بعض التقديرات المتوفرة، فإن عدد سكان المغرب في بداية القرن الأخير كان يقدر بما يقرب من 5 ملايين نسمة. وبلغ تسعة ملايين عام 1952، أي بنمو يعادل 4 ملايين خلال كل النصف الأول من القرن العشرين. وخلال النصف الثاني من نفس القرن، لم يستلزم الأمر سوى عقد فقط (1952-1960) لتسجيل نمو معادل.

من 1960 إلى 2004، تضاعف عدد السكان ثلاث مرات تقريبا (ضرب في 2,6)، مرورا من 11,6 مليون إلى 29,9 مليون نسمة، بحيث أن نسبة نموه السنوي قد انخفضت بـ 2,6% خلال الفترة المتراوحة من 1960 إلى 1970 وإلى 1,4% ما بين إحصاء 1994 وإحصاء 2004.

يكتسي النمو الديموغرافي حدة أكبر بالوسط الحضري مما هو عليه بالوسط القروي إذ تطورت الساكنة الحضرية ما بين الإحصاءين بوتيرة سنوية متوسطة قدرها 2,1%، فيما لم تكن هذه النسبة إلا من 0,6% بالنسبة للساكنة القروية. ويتعلق الأمر بفارق مهم، إلا أنه لا يمكن من الحديث عن تناقص ديموغرافي بالعالم القروي ولا بالأحرى عن خلو البوادي من السكان.

ومن زاوية كمية، لم تكن لهذه الوتيرة الخاصة بنمو الإمكانيات البشرية بالمغرب دائما تأثيرات إيجابية سارة على مستوى تنمية الرخاء والرفاهية. ذلك أن سرعة النمو الديموغرافي، المسجلة بصفة خاصة خلال العقدين الأولين من الاستقلال، قد رفعت من الضغط على الموارد وانتهت إلى تقليص من مفعول الجهود المبذولة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتعلق الأمر هنا بواقع أصبح اليوم متجاوزا بكل تأكيد، ولا يجب إغفاله في أي عملية تقويم لمجهود التنمية المبذول في البلاد خلال الخمسين سنة الأخيرة.

يعتبر تباطؤ نمو السكان أبرز ظاهرة في الانتقال الديموغرافي، ومع أنه لا يعد المؤشر الوحيد على ذلك. فهذا الانتقال الديموغرافي يتم فعلا عبر انتقال متقاطع بين نسبة الوفيات ونسبة الولادات، ويظهر من خلال التأثير على وتيرة النمو الديموغرافي وتغيير البنية العمرية للسكان.

2.2. خصائص الانتقال الديموغرافي ونتائجه

كانت الساكنة المغربية، غداة الاستقلال، ما تزال تعاني من ارتفاع نسبة الوفيات والخصوبة. إلا أنه وفي هذه الفترة بالذات ويفضل التقدم في مجال الصحة، شرعت نسبة الوفيات في الانخفاض، واتسعت الهوة بينها وبين نسبة الخصوبة، مما أدى إلى تسريع وتيرة نمو السكان خلال العقدين الأولين من الاستقلال.

ابتداء من أواسط السبعينات، شرع في المرحلة الثانية للانتقال الديموغرافي، مع خصوبة لم تكف عن التراجع. ولقد أكدت البحوث والإحصائيات الأخيرة المتعلقة بالسكان هذا الاتجاه وأظهرت أن خصوبة انتقال الخصوبة بالمغرب هي من أسرع الانتقالات في العالم.

تراجع معدل الوفيات

تعتبر نسبة الوفيات المكون السلبي للدينامية الديموغرافية. كما أن تطورها يعكس درجة تحسن الظروف الصحية للسكان واستفادتهم من البنات الصحية والتطهير وكذا من جودة العلاجات الوقائية والاستشفائية. إن المعطيات المتوفرة تضع النسبة الإجمالية للوفيات في 25,7 في الألف ما بين 1950 و1955، وفي 18,7 في الألف عام 1962. كما أن متوسط العمر لم يكن يتجاوز 43 سنة بالنسبة للفترة الأولى و47 سنة بالنسبة للثانية، أما نسبة الوفيات لدى الأطفال والشباب، فكانت تصل إلى مستويات جد مرتفعة. ويعكس هذان التابان أساسا تدني نسبة الوفيات، ذلك أن معدل العمر عند ولادة المغاربة قد ارتفع بكيفية منتظمة منذ الاستقلال، بانتقاله من 47 سنة في بداية الستينات إلى 70,5 سنة في 2004 (72,5 سنة بالنسبة للنساء في مقابل 68,5 سنة بالنسبة للرجال)، أي ما يعادل زيادة متوسطة تفوق الثلاثين عن كل سنة، خلال نصف قرن مضى.

ونفس الشيء ينطبق على وفيات الأطفال التي انخفضت، بشكل ملموس وبوتيرة سريعة، و هكذا، فخلال 35 سنة تراجع، على نحو دال، خطر الوفاة قبل بلوغ سنة من العمر، حيث انتقل العدد من 149 حالة وفاة من بين 1000 مولود حي (170 في الألف في الوسط القروي و100 في الألف في الوسط الحضري) سنة 1962 إلى 479 سنة 2004 (56,7 في الألف في الوسط القروي و38,6 في الألف في الوسط الحضري). ويمكن القول بأن تحسين البنية التحتية الصحية وحملات تلقيح الأطفال في سن مبكرة ضد أمراض الطفولة (السل، الدفتيريا، السعال الديكي، الكزاز، الحميراء، الحصبة ...) كلها عوامل لعبت دورا أساسيا في انخفاض وفيات الأطفال بالمغرب.

انخفاض الخصوبة

أما المرحلة الثانية من الانتقال الديموغرافي فقد انطلقت بانخفاض الخصوبة والإنجاب. هكذا فترجع الخصوبة بالمغرب الذي تم الشروع فيه بشكل متأخر مقارنة بوفيات الأطفال خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، بموازاة مع باقي البلدان المغاربية، وذلك بوتيرة كانت من بين الوتيرات الأكثر سرعة في العالم. ومن ثم، فإن المغرب لم يتجاوز عشرين سنة لكي يحقق نتائج مماثلة، في هذا المضمار، لتلك التي تم تحقيقها خلال خمسين سنة في بعض البلدان الآسيوية. وهكذا تصل الخصوبة اليوم إلى مستويات تتجه نحو تعويض الأجيال، كما هو الشأن بالنسبة لحالة الوسط الحضري، وبذلك فالمؤشر التركيبي للخصوبة كمييار لكثافة خصوبة النساء انتقل إلى من 7 أطفال للمرأة سنة 2962 إلى 2,5 سنة 2004 (2,1 بالوسط الحضري و3 بالوسط القروي).

من الواضح أن السلوك الإنجابي للنساء لمغربييات قد عرف تحولا جذريا خلال الخمسين سنة الأخيرة، وهو ما يفسر جانبا من التحول الذي طرأ على نظام الخصوبة، ومن ثم على التحول الديموغرافي. كما يتعلق الأمر، من زاوية أخرى، بمؤشر هام لنوع من التحرر لدى المرأة الحضرية و القروية، إزاء الوظيفة الإنجابية التي وجدت نفسها رهينة لها خلال عدة قرون. وقد تعمم هذا السلوك الإنجابي بانتشار استعمال وسائل منع الحمل حيث قدرت نسبة النساء اللواتي يلجأن إلى هذه الوسيلة بـ 8% في سنوات الستين، فأصبحت اليوم تتجاوز 60%. ومن المؤكد، فإن مستوى التعليم وانتشار وسائل منع الحمل قد عم المدن أكثر من القرى (66% في مقابل 60%).

شكلت ظاهرة الزيجات المتأخرة عاملا من العوامل الأساسية لتغير السلوك الإنجابي للنساء المغربييات. وبالفعل، فظاهرة تأخر سن الزواج لدى النساء والرجال خلال الخمسين سنة الأخيرة يعد من مظاهر التغيير داخل المجتمع المغربي، فقد كان معدل الزواج الأول سنة 1960 في حدود 24 سنة بالنسبة للرجال و17,5 سنة بالنسبة للنساء، وقد مر هذا المعدل اليوم إلى 31,2 سنة بالنسبة للرجال و26,3 سنة بالنسبة للنساء. أما معدل العزوبة بالنسبة للنساء ما بين 20 و24 سنة وما بين 25 و29 سنة (2004) فهو على التوالي 61% و41%، وقد كانت هذه النسبة سنة 1960 ما بين 6% و2,3%. وبالنسبة للرجال فتسعة شبان من 10، اليوم، في الفئة العمرية ما بين 20 و24 سنة هم عزاب. وبالرجوع إلى ما يقارب 40 سنة خلت، لم تكن هذه العلاقات تتجاوز 6 على 10 بالنسبة للفئة العمرية الأولى وأقل من 2 على 10 بالنسبة للفئة العمرية الثانية. مما سيكون له تأثير على متغير الخصوبة، دون الحديث عن آثاره الاجتماعية والمجتمعية. وبما أن هذا المنحى يتأكد، فإن التحول الديموغرافي سيستمر بهذه الوتيرة على المدى البعيد.

وفيما يخص العوامل الأخرى والحوافز الحاسمة في تحول نظام الخصوبة، فإن كثيرا من الفرضيات قد تم طرحها. وإذا رجعنا إلى الوراء، فإن بعض الفرضيات لا تقدم سوى تفسيرات جزئية وغير مباشرة، حيث يتم طرحها بكثافة تتغير حسب استنادها لخلفيات علمية أو إيديولوجية أو سياسية. ومن ضمن هذه التغييرات المألوفة، نجد تحسن مستوى العيش

ومستوى تعليم الفتيات والتخطيط العائلي والتحكم في مستوى وفاة الأطفال... الخ، ومن دون شك فإن تأثير هذه العوامل لا يمكن إهماله.

بالنسبة للسياسة السكانية على وجه خاص، فتجدر الإشارة إلى الوعي المبكر لأصحاب القرار، بضرورة التحكم في المتغيرة الديموغرافية من حيث "الانفجار السكاني" و"الخطر الديموغرافي". ويتجلى ذلك من خلال ثلاثة أحداث تاريخية تتمثل في المذكرة الملكية التي تم نشرها في غضون أبريل 1965، والتي عرضت على الحكومة والأحزاب السياسية والمنظمات النقابية برنامج عمل يرمي إلى تفعيل مراقبة الولادات، وفي توقيع المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني عام 1966 لتصريح رؤساء الدول بشأن السكان، وإحداث اللجنة العليا للجن المحلية للسكان، في نفس السنة. ولقد تم اتخاذ قرارات حاسمة تمكن من تبني برنامج للتخطيط العائلي بإلغاء قانون منع الإشهار لموانع الحمل (مرسوم يوليو 1967). فضلا عن ذلك، فإن مختلف مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم تبنيها بالمغرب خلال الأربعة عقود الأخيرة لم يفتها إثارة مسألة النمو الديموغرافي والدفاع مباشرة عن سياسة سكانية تروم لتخفيض النمو الديموغرافي للبلاد (مخطط 1965 - 67، ومخطط 1968 - 72). والواقع أن سياسة السكان، في مفهومها الأولي، المحدود في التحكم في الديموغرافيا، لم تساهم إلا بصفة غير مباشرة في تخفيض الخصوبة. ذلك أنه بالرغم من هذه السياسة وقيل أواسط السبعينات، ظل الزواج مبكرا فيما لم تسجل الخصوبة نقلا واضحا. إلا أن مفعول البرامج العمومية في مجمله لا يمكن الاستهانة به.

لقد تدخلت عوامل أخرى تعد خلفية لتأخير الزواج أو لعقنة عدد الأبناء والتمدرس وتمديد فترة الدراسة وولوج سوق الشغل. وكلها تجليات مباشرة لتحسن وضعية المرأة الذي كان له أثر حاسم على تأخر سن الزواج وعلى السلوك الإنجابي للزوجين. كما أن صعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية (بطالة - إسكان) من العوامل الأخرى ذات الدور الحاسم في هذا المجال. ومن ناحية أخرى، ينبغي ملاحظة أن النقاش العمومي حول المسألة الديموغرافية لم يتعرض لتأويلات إيديولوجية أو سياسية قاطعة، كما هو الحال بالنسبة لعدد من البلدان. ودون أن تكون غائبة عن النقاش العمومي فإن الديموغرافية لم تشكل، رغم دورها الحاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، موضوعا أساسيا لتقاطبات الفاعلين السياسيين وكذا لفعاليات المجتمع المدني.

نتائج التغيرات الحاصلة في بنية الأعمار

إذا كانت الديناميات الديموغرافية السابقة والحالية تؤثر في الحاضر فإن دورها يبقى أساسيا بالنسبة للمستقبل نظرا لتقلها وباعتبار العائدات المرتبطة بالظواهر الثقافية والاجتماعية الجديدة. ومن ثم فإن التغير الذي يطرأ على البنية العمرية للسكان يشكل إحدى الانعكاسات العميقة والخطيرة على الانتقال الديموغرافي، ذلك أن إشكاليات أساسية من قبيل: التربية، التشغيل، الادخار، الإنفاق العمومي، الصحة، الحماية الاجتماعية وإعداد الثراب ترتبط في مجموعها بهذه المسألة، بشكل مستديم.

وكنتيجة للنمو الديموغرافي المتسارع خلال العقدين الأولين من الاستقلال، فإن التجلي الديموغرافي عن كل سن للسكان المغربية أضحى يعكس اليوم السمة الشابة والمتنامية للشرائح العمرية النشيطة. وتصل نسبة البالغين أقل من 15 سنة حاليا إلى 30%، في حين تناهز حصة البالغين بين 15-59 سنة أكثر من 62%، أما بالنسبة لحصة الأشخاص المسنين، فيلاحظ استقرارها النسبي على مدى الخمسين سنة الأخيرة، بحيث أنها استقرت اليوم في نسبة 7,6%. وإذا كان صغر سن الساكنة بمثابة إمكان بشري مهم، فإنه جعل مختلف السياسات العمومية في مواجهة تحديات كمية، ولا سيما في ميادين التربية والصحة والشغل. إلا أن آثار الانتقال الذي انطلق خلال الثلاثين سنة الأخيرة تحمل معها بصفة خاصة تحديات بالنسبة للمستقبل.

نافذة ديموغرافية إلى غاية 2005

إن العلاقة بين السكان غير النشيطين والسكان البالغين سن العمل، والمعروفة بنسبة التبعية الديموغرافية، تكشف عن التحمل أو الإمكانية التي تنتج عن بنية الأعمار في ميدان التنمية. وقد كان هذا المؤشر المفتاح للانتقال الديموغرافي نزوحا نحو الانخفاض الذي كان من المفروض أن يستمر إلى غاية 2015. وبلخص، في الواقع، في ثلاثة عواقب كبرى بارزة:

- تقلص فئة البالغين أقل من 15 سنة؛

- تكاثر مثيل للفئة البالغة ما بين 15-59 سنة، مع حصول تباطؤ ابتداء من 2015؛

- الكثافة المطردة للشيوخة السكانية.

إن هذا التقلص المسجل في نسبة التبعية محدود في الزمن، ولا يحدث سوى مرة واحدة في التاريخ الديموغرافي للبلاد. وتعرف الفترة المطابقة له ب "نافذة الإمكانات الديموغرافية"، يتعين تحويلها إلى "ربحية ديموغرافية" كما كان الشأن في العديد من البلدان وخاصة في آسيا.

إن الرهان في مجال التطور الديموغرافي الوطني يعد من الأهمية بمكان بالنسبة لبلادنا، علما أنه لم يبق له سوى عشر سنوات على وجه التقريب للاستفادة منه على أتم وجه، وذلك بتشغيل فئات الشباب الذين يفترون على سوق الشغل. وإذا

سار الأمر على عكس ذلك، فمما لا شك فيه أن الساكنة المغربية سوف تشيخ بوتيرة أسرع من وتيرة قدرتها على خلق الثروات. وفي الواقع، فإن فئة السكان البالغين من العمر 60 سنة فأكثر، ستعرف تزايدا مطردا ابتداء من 2015-2020 (حيث أن جموع المواليد ما بين 1955 و1960 سوف تصل إلى سن التقاعد). وما بعد هذا الأفق ستعرف البلاد سيرورة شيخوخة متسارعة، وستشهد نسبة التبعية بين الساكنة النشيطة / وغير النشيطة تراجعا بشكل خاص. وما يتعين إدراكه كذلك، هو أن المغرب لن يتعرض للهرم فقط على مستوى القاعدة، (يفعل تقلص نسبة الأجيال الشابة، بل أنه سيشهد نفس الظاهرة أيضا على مستوى القمة، تحت تأثير تمديد معدل الأعمار).

3.2. التمدن ودينامية المدن

في بداية القرن المنصرم، كان المغرب ما يزال متميزا بتمدين ضعيف نسبيا، لا يتجاوز 8% من السكان. وقد قدر إحصاء 1960، نسبة التمدن بحوالي 29%، وبلغت هذه النسبة سنة 2004 55,1% نتيجة النمو الطبيعي لسكان الحواضر، وأساسا نتيجة للدينامية المتنقلة من البوادي نحو المدن، ولإعادة الترتيبات الإدارية المنجزة والتي نجم عنها توسع المدارات الحضرية للمدن، أو انتقال مراكز قروية إلى وضعية حضرية. وهكذا فإن الساكنة الحضرية، التي كانت لا تتجاوز 3,4 مليون نسمة سنة 1960 قد تضاعفت خمس مرات لتستقر في 16,5 مليون نسمة سنة 2004.

إلا أن التحليل المقارن يبين مع ذلك بأن وتيرة التمدن بالمغرب، المرتفعة بكل تأكيد بالنسبة لوتيرة النمو الديموغرافي نفسها، قد ظلت متواضعة نسبيا. وبالإضافة إلى ذلك، وكما تم التشديد عليه أعلاه، فإن التمدن قد أنجز دون أن يكشف العالم القروي بأن ساكنته تتباطؤ بكيفية ملحوظة أو تتعرض للانخفاض.

إن تضاعف المدن والمراكز الحضرية قد أصبح حقيقة مؤكدة بالمغرب، بوتيرات متباينة حسب جهات المملكة والتمركز في الساحل. ففي سنة 1960 كانت توجد بالمغرب 112 مدينة من بينها 11 مدينة كبرى ومتوسطة (أكثر من 50.000 نسمة). وفي سنة 2004 تجاوز هذا العدد 350 مدينة من بينها 54 مدينة ذات كثافة سكانية تفوق 50.000 نسمة. وتتمركز الساكنة المغربية الحضرية في هذه الأخيرة. وتحتوي هذه الفئة من المدن التي تمثل اليوم 15% من مجموع المناطق الحضرية المغربية وحدها على ما يناهز 8 قروي من أصل 10. وتتضمن السلسلة الحضرية الأطلسية 14 مدينة، بما في ذلك التجمع السكاني الذي يناهز 3 ملايين نسمة والذي تمثله مدينة الدار البيضاء، إلى جانب ثلاث مدن يفوق عدد سكانها 500.000 نسمة (الرباط، سلا وطنجة) وأخيرا 9 مدن تكاد تصل إلى 100.000 نسمة.

دينامية المدن بالمغرب				
الوزن (%)		العدد		العينة
2004	1960	2004	1960	
7.4	7.1	26	8	100.000 فأكثر
8.0	2.7	28	3	50.000 إلى 100.000
17.0	10.7	60	12	20.000 إلى 50.000
67.6	79.5	238	89	أقل من 20.000
84.7	90.2	298	101	أقل من 50.000
-	-	352	112	المجموع

المصدر: مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية

إن الدينامية الحضرية بالمغرب، كسيرورة تاريخية مرشحة للإستمرار، تطرح على هذا النحو عدة أسئلة جوهرية تتعلق بإعداد التراب وتنظيم الأنشطة الإنتاجية والتنافسية. إن هذه المسألة تكتسي أهمية خاصة لا سيما وأن ظهور أقطاب حضرية كبرى أصبح يكون اليوم إلى جانب العولمة، أحد المعايير الحاسمة للجاذبية، وأن مدننا الكبرى تتجه نحو الإشباع، بحيث إن المدينتين الكبيرتين بالمملكة، اللتين كانتا فيما مضى تجلبان إليهما أفواجا مهمة من المهاجرين القرويين، تعرف نسبا للنمو الإجمالي جد ضئيلة: 0,8% بالنسبة للدار البيضاء، و0,1% بالنسبة للرباط. ولقد تم هذا الإشباع لفائدة المدن المحيطة، وهو ما يطرح مسألة اندماج مختلف المهام الحضرية لهذه المدن وللمدن الكبرى (وهي الأسئلة المثارة بالباب 6 من هذا التقرير).

لقد كانت الهجرة القروية عاملا ملازما للدينامية الحضرية. فمذ مطلع القرن، ما فتئت قرانا نفقد جزءا لا يستهان به من سكانها لفائدة المدن. فانطلاقا من حوالي 8.000 شخصا سنويا في بداية القرن المنصرم، عرف رصيد الهجرة ارتفاعا تدريجيا مرورا من 45.000 سنويا ما بين 1952 و1960، إلى 126.800 شخصا سنويا ما بين 1994 و2004، أي بمعدل

يهاجر 300 قروي يهاجر كل يوم إلى المدينة. لقد كان الجفاف مقرونا بنقص التجهيز الجلي للعالم القروي أحد العوامل الحاسمة للهجرة نحو المدن والمراكز الحضرية.

حسب تقديرات مركز الدراسات والبحوث الديموغرافي، فإن الهجرة القروية لا تفسر سوى نسبة تتراوح بين 34 و40% فقط من النمو الحضري. إن هذا الكشف يحفز على تعديل فرضية الهجرة القروية المكثفة، وهي الظاهرة التي لم يعرفها المغرب خلال ماضيه القريب. إلا أن كل شيء يدعو كذلك إلى التخوف من مثل هذه الظاهرة في المستقبل بالنظر إلى الانتقالات التي من المفروض أن تعرفها الفلاحة القروية تحت آثار كل من الجفاف وتحرير التجارة والمنتجات الفلاحية. وفي السياق الاقتصادي والاجتماعي الحالي، فإن تفاقم الهجرة القروية من شأنه أن يعرض للخطر تنافسية المدن ويضاعف من حدة الفقر داخل الوسط الحضري وفي محيطه. ومن ثم، فإن مستقبل العالم القروي يعتبر مسألة استراتيجية تبرز من خلال القراءة المجالية للديموغرافية الوطنية، ولا يمكن تصوره إلا في ارتباطه بمستقبل المدن، ولا سيما أن التجارب الأجنبية تبين بأن مصير تقدم البلدان يتحدد داخل المدن.

ومن جهة أخرى، فإن التجربة التاريخية تدل على أن التمدن، فضلا عما يتبعه من تحويل لمخزون الإمكانيات البشرية نحو المدن، فإنه يعتبر موجها قويا للتحول الاجتماعي والتنمية البشرية. وبتمدينه يفتح المجتمع المغربي على قيم جديدة ويشهد انتقالات متعددة.

3. مجتمع متسم بتحويلات عميقة

إن كل ما يخرق المجتمع المغربي من قيم وقواعد وسلوكات وممارسات، ومن فاعلين وطاقت داخلية، يعد جزءا لا يتجزأ من الإمكان البشري للبلاد. كما أنه يشكل المكون النوعي لهذا الإمكان، الذي سبق تناوله في القسم السابق، والذي يجد حضوره في الأدبيات من خلال مفهوم أوسع، هو مفهوم "الرأس المال الاجتماعي".

إن تقدير الدينامية الداخلية للمجتمع المغربي يبين بأن هذه الدينامية تعرف تحولات عميقة. إنه مجتمع يتمدّن وأنماط عيشه تتغير؛ مجتمع يشهد تغييرات مهمة على مستوى البنية الأسرية والمساهمة النسائية؛ كما أنه مجتمع يطور قنوات جديدة للتعبير ويعرف ظهور فاعلين جدد؛ مجتمع تعيش مرجعية قيمه سيرورة تحول، مع كونه ما يزال مترددا إزاء الحداثة. ويتعين الإقرار في البداية بأنه إذا كانت الجغرافية والتاريخ الخاصين بالبلاد قد صاغا تدريجيا مقومات هوية الشعب المغربي، فإن الاتصال بالاستعمار هو الذي مهد للمنعطف الكبير للانتقالات التي يشهدها المجتمع المغربي، منذ عدة عقود.

1.3. تغير أنماط العيش وتنوع "الانشغالات الاجتماعية"

بالرغم من كون مستوى العيش المتوسط للمغاربة قد تطور بوتيرة أقل من وتيرة أمم أخرى، فإنه عرف تقدما منتظما منذ الاستقلال؛ وذلك ما يستخلص من استطلاعات الرأي حول مستوى عيش الأسر، وكذا مختلف التغيرات البارزة على مستوى أنماط الاستهلاك والحركية والإسكان والممارسات الاجتماعية، بوجه عام.

ومن زاوية الاستهلاك العام للأسر، تم تسجيل حصول تحسن في مستوى نفقات كل فرد مع ما عرفته هذه النفقات من تغيير، ذلك أنه، وبغض النظر عن ما هو قائم لحد الآن من سلوكات الاستهلاك الذاتي والإنتاج المنزلي والمبادلات غير النقدية، فإن معدل الإنفاق لكل فرد قد ارتفع. وفي غياب معطيات حول مداخل الأسر، فإن مستوى عيشها يظل موضوع مقارنة غير مباشرة، عن طريق حجم استهلاكها. إلا أن هذا التطور قد تقلص بفعل التدني الذي عرفته القدرة الشرائية للأسر المغربية، خلال بعض فترات التضخم. كما أنه ظل رهينا بعائدات المحاصيل الزراعية، ولا سيما في الوسط القروي. فضلا عن ذلك، فإن المجتمع المغربي يعاني من تصاعد الفوارق بالنسبة لمستوى العيش، بين فئات الأسر، وبين الرجال والنساء، وبصفة خاصة ودائمة بين المدن والقرى.

ولقد كان التغيير الذي طال بنية استهلاك المغاربة ولو بكيفية نسبية مؤشرا مهما على تطور المستوى المعيشي ونمط العيش، فقد تقلصت اليوم حصة الإنفاق الغذائي بينما كانت سنوات الستينات فترة الوفرة الاستهلاكية لدى الساكنة. أما المصاريف الأخرى المرتبطة بالتجهيز والترفيه فقد عرفت تضاعفا ملحوظا. كما أن تحسين المستوى العام للمعيشة، والذي واكبه تطور المدرس، قد أدى، خاصة في المدن، إلى الركون إلى نوع من الاستهلاكية. كما أن التغذية والصحة والملبس والتنقل والسكن وغيرها من مظاهر الحياة الاجتماعية التي عرفت تغييرات عميقة. غير أنها في ذات الوقت تعتبر من المجالات التي تعود إليها ازدواجية المجتمع المغربي والتي تتجلى بين المجموعات وداخلها وعلى مستوى الأفراد كلما تعلق الأمر بالقيم والسلوكات.

"كما أن التغيير قد طال أيضا أشكال العمل والمشاغل الاجتماعية" بصفة عامة. لقد انتقلت العديد من الحرف والمهن إلى قطاعات الاقتصاد الحديثة. وقد استمرت الأجاره في التطور، باعتبارها الشكل العصري للعمل الذي عرفه المجتمع المغربي في عهد الحماية، رغم أن قاعدتها قد انهارت بسرعة حيث تعرف اليوم ركودا وتقهقرا في عهد الحماية. إن

الصعوبات التي واجهها الاقتصاد في استيعاب الديموغرافية، قد غذت بصفة تدريجية القطاع غير النظامي (وقد يمثل الشغل غير النظامي اليوم قرابة 40% من الشغل الكلي غير الفلاحي)، وأبقت على أشكال العمل الجزئي بالبوادي. ومن المؤكد بأن العمل الجزئي والطابع غير النظامي للأنشطة، قد وظفا كعوامل للضبطن الاجتماعي ومنتفس لفترات الأزمة، إلا أنهما مع ذلك قد أثرا بشكل حاسم على سير المجتمع واستراتيجيات الأفراد والمجموعات.

2.3. التحولات التي عرفتها الأسرة ومشاركة المرأة

تحولات بنوية للأسرة المغربية

إن الأسرة المغربية، وهي النسيج الأساسي وعامل الإنجاب والتنشئة الاجتماعية، قد كانت مجالا لتحولات كبرى خلال الخمسين سنة الأخيرة. ولقد مست التحولات بنيتها وعلاقتها بين أفرادها على السواء، مزحزة بذلك النموذج التقليدي الأبوي، وتميزت بامتدادها وبتمركز سلطة الأب على النساء والأبناء، بصفته رب الأسرة. إلا أن بعض سمات هذا النموذج احتفظت بنوع من الاستمرارية. ونفس الشيء بالنسبة للمرجعية التي تسند إلى الدين والعرف والارتباط شبه الحصري ببنية الأسرة وبمؤسسة الزواج. ولقد أكد البحث الوطني حول القيم الذي أنجز في إطار أشغال هذا التقرير، حقيقة مفادها أنه على الرغم من انفتاح المغاربة على الحداثة، فإن غالبية المغاربة ما يزالون يولون أهمية قصوى للتماسك الأسري بصفة عامة والأهمية التي يحظى بها رباط الزوجية.

لقد تطورت الأسرة بالمغرب، في بنيتها قبل كل شيء، حيث أصبحت أكثر تشعبا مع ميلها نحو نموذج الأسرة النووية. كما أن معطيات البحث الوطني حول الأسر قد بينت وجود 282 نوعا من الأسر ذات البنيات المركبة، من ضمنها 183 تتميز بتساكن ثلاثة أجيال على الأقل. وتعتبر هذه الأسر المركبة أكثر عددا بالوسط القروي منه بالوسط الحضري. وهكذا فإن الأسرة النووية (المكونة من أبوين وابن أو عدة أبناء غير متزوجين) تميل إلى التطور، وهي تمثل اليوم أكثر من 60% من مجموع الأسر (51% عام 1982).

أما فيما يخص مستقبل الأسر الممتدة بحكم قرب الإقامة والمساكنة، فإنه يتضح منذ الآن بأن مستقبل هذا النوع من الأسر معرض للتلاشي، نظرا للصعوبات التي تطرحها الحياة اليومية بصفة خاصة، وميول الأزواج حديثي العهد نحو الاستقلال في الإقامة. ويتعلق الأمر هنا بتوجه من المفروض أن يتأكد في المستقبل، ما دام لم يتكسر بعد في المغرب. ذلك أنه، وعلى الرغم من تراجع عدد الأطفال بالنسبة لكل امرأة، فإن الحجم المتوسط للأسر واصل تطوره إلى غاية متم التسعينات 1990، حيث انتقل من 4,8 فردا سنة 1960 إلى 6 أفراد سنة 1995، كما أن آثار النمو الديموغرافي السابق ما تزال تنقل كاهل الحجم المتوسط للأسر. وبهذا الصدد، يلاحظ أن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما أن ارتفاع نسبة بطالة الشباب وعدم كفاية المداخل أديا إلى تباطؤ "عدم التعايش الأسري".

هذا التطور لا يسمح بإصدار حكم مسبق عن مآل تضامن الأسرة، الذي ما يزال قائما بأشكال مختلفة ومتنوعة، خارج نطاق الأسرة، ولا سيما في حالات الأزمة. إلا أن بعض المعايير على المستوى الوطني وتجربة البلدان المتقدمة توحي بأن أهمية وتجليات التضامن الأسري تتعرض لتحولات تستلزم، من الآن، الشروع في وضع آليات للمساعدة الاجتماعية والتضامن المنظم، في إطار خدمات عمومية، وخصوصا لفائدة الأبناء ضحايا الطلاق، ومتوسطي الأعمار، الذين يعيشون بمفردهم وكذا الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ولقد بدأ ظهور صنف الأسر ذات الأب الوحيد أو الأم الوحيدة والأسر التي يكون المسؤول عنها امرأة في المجال الاجتماعي المغربي. إن عمليات البحث الأخيرة تبين بأن أكثر من 16% من الأسر تعولها امرأة، و8% من الأسر وحيدة الأب أو الأم (9% بالوسط الحضري).

تحول العلاقات الداخلية للأسرة

لقد تغيرت الأسرة المغربية كذلك على مستوى علاقاتها الداخلية، ولا سيما بين الرجال والنساء، وبين الآباء والأطفال. ذلك أن العلاقات ما بين الأجيال داخل الأسرة توجد في طور التحول في اتجاه انعزال الشباب واستقلالهم عن آباءهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن المظاهر التقليدية للعازبين والأشخاص المسنين لم تعد كما كانت عليه في الماضي، كما أن ممارسات التساكن والزواج أصبحت تخضع لأنماط علائقية جديدة بين الجيل الجديد وسابقه.

هذا التطور لا يتم دون أن يحدث توترات داخل الأسرة، بفعل جملة من الظواهر الجديدة؛ كتراجع سلطة الأب والنزاعات المترتبة عن ذلك مع الأطفال، والعمل المأجور للنساء داخل الأسرة، الذي أدخل أشكالا جديدة من التفاوض حول النفقات وإعادة ترتيب الأدوار داخل الأسرة. هذه التوترات تكون مقرونة أحيانا بعزل اجتماعية ملموسة، من قبيل العنف الممارس على الأطفال أو النساء وكذا الزج بالأطفال في حالات العوز البارزة في شوارع المدن الكبرى بوجه خاص.

على الرغم من كون الأسرة ما تزال تشكل إطارا للانتماء والأمان بالنسبة لأفرادها، فإننا نلاحظ تطورا في اتجاه الانفراد وبروز فئات متنوعة ومستضعفة في أغلب الأحيان. إن المر يتعلق على وجه الخصوص بحالة الأطفال الذين تراجع

الإحساس بقيمتهم الاقتصادية الصرفة، والذين من أجلهم يتم الآن وضع نظام اجتماعي خاص بهم، ونفس الشيء بالنسبة للمراهقين والنساء العازبات والنساء ربات الأسر والأشخاص المسنين. وما يزال هؤلاء يحتفظون بنظامهم الرمزي إلى جانب سلطة اتخاذ القرار في أغلب الأحيان، إلا أن البحوث المنجزة تبين بأن الرجل يعيش شيخوخته بكيفية أفضل من المرأة.

ومع ذلك فالفرسانية في العلاقات العائلية لا تعني الاستقلالية. ذلك أنه، في الوقت الذي يتجه فيه الترابط المادي المتبادل بين الآباء والأبناء نحو التقلص، على الأقل لدى الفئات الاجتماعية المتوسطة، فإن الترابط العاطفي المتبادل ما يزال يقاوم، إلى حد ما، آثار التحولات الاقتصادية والاجتماعية. فحتى الآباء المتوافرون على نوع من اليسر المادي، بل وحتى أبناؤهم أحيانا، ما يزالون يفضلون الإقامة على مقربة من ذويهم. وفي ذات الوقت، فما يزال الشعور سائدا لدى الشباب والمجتمع بصفة عامة بأنه من المخجل إيداع العجزة بمراكز الإيواء (ولقد برهن البحث المنجز حول القيم عن هذه المقاومة، بكيفية جلية). وبمعنى آخر، فإن الاستقلال الاقتصادي للآباء والأطفال لا يقضي الترابط الوجداني، ومعنى ذلك في النهاية، أن التحديث لا يسلك لزوما طريقا أحادي الاتجاه، ولا يؤدي قسرا إلى بنية أسرية بالسيما الشرقية. وعلى هذا الأساس، فإن الأسرة المغربية تشكل إحدى المكونات الرئيسية للإمكان البشري لبلادنا؛ كما أنها ما تزال تكون خزانا لا ينضب للتضامن.

تغيرات تعيد تحديد العلاقات بين الرجال والنساء

إن التحولات التي تعرفها الأسرة المغربية لم تكن لتتأتى لولا اقترانها بالتحول الذي طرأ على العلاقات بين الجنسين، وعلى وضعية المرأة ومشاركتها الاجتماعية، حيث أن هذا التغيير أعاد صياغة العلاقات بين الرجل والمرأة. كما أن طبيعة هذا التحول وأهميته يتجلبان من خلال بعض المؤشرات الدالة كعمل المرأة والسلوك الزوجي والعنف الأسري.

وبغض النظر عن الفوارق المعروفة بين الرجال والنساء في مجالات التعليم والشغل والدخل، فإن البحوث المنجزة حول عمل المرأة بالمغرب لم تغفل إبراز مدى تأثير العلاقات الزوجية بعمل النساء خارج المنزل. إذ أن عمل المرأة يعتبر، بالنسبة لها، مصدر استقلالية اقتصادية واعتبار اجتماعي وفرصة للمشاركة في الحياة العمومية. وهو بالنسبة للأسرة مورد دعم مالي وانفتاح موسع على محيطها الاجتماعي والثقافي كما يعد ممرا ضروريا لارتقاء الوضعية الاجتماعية للمرأة ولتأكيد سلطتها التقريرية. كما يعتبر بالنسبة للمجتمع كافة، إسهاما حاسما في التنمية الاقتصادية، وفي العدالة والانسجام الاجتماعي وتعميم الاستفادة من الحريات والحقوق الأساسية وفي التقدم الشامل للديمقراطية.

غير أن عمل المرأة خارج البيت، ولو أنه لا يؤشر على تقسيم جديد للمهام بين الزوجين، فهو يبدو بمثابة إنجاز هام لهذه المادة، حيث إن العمل داخل البيت ما يزال في حكم النشاط النسائي بالأساس. كما أنه ليس من الغرابة في شيء أن نلاحظ بأن النساء أنفسهن ممن تلجن سوق الشغل لا زلن تكرسن قسطا مهما من وقتهن للعمل داخل البيت. ويستفاد من البحث الوطني حول علاقة الميزانية بالزمن (1998) بأن 22% من وقت النساء المغربيات يكرس لأشغال البيت والعناية بشؤون الأسرة.

عرف السلوك الزوجي للمغاربة، بدوره تحولات ملموسة، من أبرزها الارتفاع التصاعدي للعزوبة والتحول الذي يطبع سلوكات الزواج. وكما سبقت الإشارة إليه آنفا، فإن نسبة العازبين بالمغرب قد انتقلت ما بين 1960 و2004، من حوالي 20% إلى 46% بالنسبة للرجال، ومن 17% إلى 34% بالنسبة للنساء. وعادة ما تفسر هذه الظاهرة الخاصة بالعزوبة، الملموسة بصفة خاصة لدى الفئة العمرية ما بين 25 و35 سنة، بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، كمدة الدراسة ومدة انتظار عمل قار، وصعوبة الحصول على مسكن لائق ومستقل، وكلفة المهر وحفلات الزواج، وتخوف بعض الفتيات من الوقوع في وضعية المطلقة، التي ينظر إليها بنوع من الدونية داخل المجتمع...، إلى غير ذلك من العوامل. وتجدر الإشارة، في هذا المقام، إلى أن كلا من العزوبة والطلاق يمثلان اليوم ظاهرتين اجتماعيتين صعبتي الاحتمال في مجتمعنا، وخاصة لدى النساء، من حيث تأثيرها السلبي على وضعيتهن الاجتماعية. وتستدعي هاتان الظاهرتان الاجتماعيتان تفكيراً جماعياً، تزيد الحاجة إليه بالنظر على كون التوتر بشأن النمو الديموغرافي، الذي كان يميل إلى كبح مثل هذا التفكير، أصبح اليوم متجاوزاً.

كما أن ممارسات الزواج بالمغرب قد عرفت هي الأخرى تحولات حاسمة. وخلافاً لأسلافهم، فإن شباب اليوم يتحكمون أكثر في اختيار شركاء حياتهم وفي توقيت الزواج، ويوفقون أكثر بكثير في تقديم سعادتهم الفردية على متطلبات تماسك المجموعة، على نحو ما شددت على ذلك إحدى دراسات مركز الدراسات والبحوث الديموغرافي حول الأسرة بفاس (1991).

إصلاح مدونة الأحوال الشخصية

ومما ساعد على التغيير الذي شهدته وضعية النساء ونظام سير الأسر تحديث الإطار التشريعي المنظم للأسرة، وخاصة منه "نظام الأحوال الشخصية" (المدونة). ففي عام 2004، تمكنت الأسرة المغربية من التوفر على قانون جديد يؤسس للمعاملة بالمثل في الحقوق والواجبات بين الزوجين، وذلك بعد نهاية سيرورة طويلة من التحسن في مجال حقوق

المرأة، لم تخل من مقاومات وسوء فهم. ويرتكز هذا القانون الجديد على تأسيس علاقة الزواج على المساواة والتراضي والتفاهم واقتسام المسؤوليات المنزلية والعائلية. كما ان القانون الجديد، بإعادة تنظيمه للطلاق وحمايته لحقوق الأطفال وفرضه لقيود على تعدد الزوجات، فقد كان بمثابة دعم للعلاقة الزوجية. والحال أن المدونة الجديدة تعد ثمرة دينامية الحركة النسوية ونتائج الرؤية الحكيمة والشجاعة لسياسة جلالة الملك. إلا أنه ما يزال ثمة طريق طويل بين النص والتطبيق.

المدونة الجديدة للأسرة

يرتكز قانون الأسرة على مبدأ أساسي، هو مبدأ إنصاف المرأة وتوطيد حماية الطفل وحفظ كرامة الرجل. فالمسؤولية اليوم مقسمة بين الرجل والمرأة داخل البيت. و لم تعد المرأة ولا الأبناء خاضعين لهيمنة الرجل، الذي أصبحت الزوجة تتقاسم معه أهلية المسؤولية. فوضعيتها كقاصر، وخاصة في مجال التوقيع التعاقدى لرسم الزواج قد زالت ومعها فرض الولاية في الزواج. كما أن قانون الأسرة يقر للمرأة وضعية المواطنة، وفق مقتضيات الفصل 6 من التصريح العالمي لحقوق الإنسان الذي يقر المساواة في الحقوق والواجبات.

ويتميز القانون كذلك عبر تحديثه السن القانونية لأول زواج (بحيث ارتفع هذا السن من 15 إلى 18 سنة بالنسبة للنساء). كما مكن الإصلاح كذلك القاصر البالغ من العمر 15 سنة من اختيار من يتولى حضنته من بين والديه في حالة الطلاق. وفي هذا الإطار، تعتبر الزوجة، مثلها في ذلك مثل الزوج، مؤهلة لفسخ عصمة الزواج بمراقبة القضاء. كما أن التعدد أصبح خاضعا لشروط صعبة المنال.

ومن جهة أخرى، فإن قانون الأسرة قد أبعد من نصه أي تأويل اصطلاحى قد يخضع المرأة لوضعية دونية بالنسبة للرجل. وبهذا الصدد، وجب التنكير بأنه في المفهوم السابق للمدونة، كان حقها في التكفل بها اقتصاديا يجد تبريره في الطابع الإلزامى لتلبية حاجياتها الأولية (تغذية، عناية صحية، ملابس)، وذلك لهدف فريد، تم التنصيص عليه صراحة، ألا وهو مكافأة طاعتها. وبتأسيس المحاكم الجديدة للأسرة، أراد المشرع أن تقدم هذه الأخيرة دعما للحقوق الفردية وللانسجام داخل الأسر.

3.3. الشباب في صلب دينامية التغيير

يشكل الشباب، اليوم، مكونا مهما للمستوى الديموغرافي، على اعتبار أن الفئة العمرية ما بين 15 و34 سنة، يمثلون 40% من الساكنة. ويقترن هذا الحضور الديموغرافي الوزان للشباب بما يمثله كمؤهل يتوافر عليه المغرب. ذلك أن الشباب، هو أولا وقبل كل شيء، شريحة اجتماعية حاملة لتغيرات مجددة للمجتمع. لذلك فالمغرب سيستفيد، لا محالة، من الإسناد لشبابه الدور الكفيل بتقوية هذه الدينامية.

وتندرج الفئة الاجتماعية للشباب ضمن الظواهر الاجتماعية التي عرفت تطورا وتحولا عميقين منذ الاستقلال؛ إذ في هذا الإبان، بزغ مفهوم الشباب، كما تبلور مع الحركة الوطنية. وقبل هذه الحقبة، كانت مختلف إحصاءات إدارة الاستعمار الفرنسي، خلال سنوات 1921 و1931 و1936، تقسم ساكنة المغرب إلى ثلاث فئات، تتمثل في كل من الأطفال والراشدين والعجزة. أما كلمة "شباب" فلم يبدأ تداولها اجتماعيا وسياسيا إلا منذ سنة 1930 من قبل الشباب الوطني، وقبل ذلك، حوالي 1924 - 1925، فقد سبق للمقيم العام ليوطي أن استعمل ذات الكلمة تحسبا منه للمشاكل التي سوف يطرحها الشباب المغربي المتمدرس، آنذاك. وكان أول تقسيم قائم على نوع الجنس والفئة العمرية الخماسية يرجع إلى إحصاء سنة 1940، بالنسبة لمنطقة الشمال، وإلى إحصاء 1951-1952 بالنسبة لمنطقة الجنوب. والحال أنه من الناحية الرسمية آنذاك، لم يكن "الشباب" يشكلون فئة اجتماعية.

وهكذا فقد برزت فئة الشباب مع إعادة تشكيل المجتمع المغربي ومع التغيرات الطارئة على تمثّل مراحل العمر والتطور، في اتجاه بروز كل من النساء والشباب والمراهقين والأطفال والمسنين وغيرهم، بوصفهم فئات اجتماعية متميزة.

ويشكل تعميم التعليم وولوج الشغل أهم التغييرات التي ساهمت في اعتبار الشباب فئة متميزة. فخلال العقدين الأولين من الاستقلال، تمكنت شريحة واسعة من الشباب من التربية والارتقاء الاجتماعي، مما أسهم تدريجيا في تغيير وضعية الشباب في محيطه الخاص والأسري والعمومي، وكذا في الحقل السياسي. كما تزامن ذلك مع انخراط شباب من النخبة الحضرية في الممارسة السياسية، التي تجلت مظاهرها في إضرابات تلامذة الثانوي وطلبة الجامعة، خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي. أما الشباب القروي، فقد اتجه تدريجيا نحو العمل المأجور، مع تبنيه لتطلعات الحضريين، التي تتمحور حول وولوج التربية والتوظيف.

ومن خلال هذه التغيرات، ترسّم في الأفق الراهن ديناميات متعارضة، تتجاذب الشباب داخل المجتمع، تقترن بما يعوق الشباب ويحد من إمكاناته، ويحول دون أن يصبح محركا فعليا ورافعة حقيقية للتنمية.

عوائق في وجه الشباب

من بين التحولات العميقة، الأكثر أهمية، التي همت الشباب المغربي تلك المتعلقة بالأسرة وبالشغل. ذلك أنه من البديهي أن الشباب لا يشكلون فئة متجانسة، بالنظر إلى ما يكتنف هذه المجموعة من تمايزات اجتماعية ومجالية وجنسية. غير

أن تطور الشباب منذ الاستقلال ينم عن تغييرات عدة، وعن بروز ظواهر جديدة تستدعي معالجتها بالوسائل والتدابير اللازمة.

وتكشف الدراسات القليلة، التي همت الشباب، على وجه الخصوص، عما تظهره هذه الفئة من عزوف مقلق إزاء العمل السياسي (وذلك بعد عقدي الستينات والسبعينات، اللذين شهدا شغفا بها من لدنهم، بلغ أحيانا حد الإفراط). كما يتبين أيضا، أن بعض الشباب يعبرون عن نوع من الابتعاد عن منظومة قيم الأجيال السابقة. وعلى المستوى الاجتماعي، فإن وضعية الشباب القروي وانشغالهم غالبا ما تختلف عما هي عليه لدى الشباب الحضري، حيث إن شح الفرص في العالم القروي، والمشاكل التي يعاني منها لا تزيد ذلك التباين إلا تفاقمًا.

ويعدّ تأخر سنّ الزواج ولازمته العزوبة من الظواهر الجديدة التي برزت خلال العقدين الأخيرين، حيث يعاني منهما الفتيان والفتيات على حد سواء، حضريين كانوا أم قرويين. وتفتقر هذه الظاهرة بمعضلة بطالة الشباب. فهؤلاء يضطرون لإرجاء زواجهم تحت وطأة العوامل الاقتصادية. والحال أن اكتساب صفة الراشد في المجتمع وفي الثقافة المغربيين مرهون بالشغل والزواج. وهكذا فإن ظاهرة ثنائية عزوبة/بطالة لم تلبث أن تولدت عنها توترات في صفوف الشباب، اللذين يعانون من هذه الظاهرة والذين يطالبون بحقهم في الشغل بلوغ النضج والمواطنة.

وإن البطالة، التي يعاني منها اليوم شباب متعلم وذو شواهد، تعد آفة، لا تمس الشباب المعنيين فحسب، بل إنها تجهض تطلعات كل أولئك الذين مايزالون في أطوار المنظومة التربوية، بل وتقلص من التماسك الاجتماعي وتؤجج الإحساس بالإقصاء، وتهدد الاستقرار وتهدهد التوترات الاجتماعية، مما يجعل منها، بحكم ذلك كله، كابحا حقيقيا للتنمية الاقتصادية. وما عدا البطالة، فإن المشاكل التي يعيشها الشباب من الكثرة ومن التعقيد بمكان، بحيث يتجاوز حجمها اختصاصات بعض القطاعات الوزارية المعنية (الشباب، التربية، الرياضة والثقافة).

وفضلا عن هذه الظواهر، يلاحظ نزوح الشباب نحو الرغبة في الهجرة إلى البلاد الأجنبية. ذلك أن كلا من الهجرة الشرعية أو مغامرة اجتياز الحدود بطريقة غير شرعية، أو ما يعرف ب"الحريك"، يعتبران بمثابة مسلك نحو الارتقاء الاجتماعي. وذلك تصوّر يصدر عن جهل بواقع الهجرة، ويتغذى ويكرس عبر تمثيلات خاطئة لعالم ما وراء البحار وكأنه مجال للفرص وللرفاهية ولتحقيق الرقي الاجتماعي.

كما أن للهجرة أيضا مدلولها الداخلي، الذي يتمثل في تصاعد وتيرة انجذاب الشباب القروي نحو المدن، للاقتراب من الخدمات والفرص الجديدة ووسائل الترفيه. والحال أن هجرة الشباب القروي إلى المدن لا يخلو من آثار على تنقل المهارات القروية، كمنط للعيش. وهو واقع يبنى بحدوث تطور وتغير عميقين سيطران على المورفولوجية الاجتماعية للعالم القروي، في المستقبل القريب.

وتجدر الإشارة إلى أن تغيير أنماط التفكير والسلوكات، الذي تكبح دينامية النمو، يمس شريحة من الشباب، علما بأن هؤلاء معرضون لخطر الأمراض الاجتماعية. فبحكم هشاشة الإمكان والحرمان الذي تغذيه الظروف الاجتماعية المزرية، تضطر فئات الشباب إلى الانزلاق في مسالك التطرف والعنف والمخدرات. كما أن هؤلاء الشباب مجردون من أية وقاية، من شأنها أن تحميهم، من التشبع بالقيم المضادة، من قبيل: الانتهازية وانعدام المبادرة وضعف حس المواطنة. وهي كلها قيم سلبية تقف في وجه القيم العليا الداعمة للتنمية.

إمكان الشباب

ورغم كل هذه العوائق، فإن الشباب يظل إمكانا ورأسمالا بشريا، قابلا للاستثمار والإنماء. كما أنه بالرغم من العديد من عيوب المنظومة التربوية، فإن الشباب المغربي ما انفك عن الترقى في مجالي التعلم والكفاءة. وبغض النظر عن تصنيفهم الإحصائي، فإن الشباب يمثلون إمكانا بشريا هائلا، يعدّ تمييزه من التحديات الكبرى التي تواجه المجموعة الوطنية برمتها.

وإن نماذج الشباب، الذين نجحوا في مختلف المجالات، بالرغم من العوائق القائمة، قد بدأت تبرز بقوة تتم عن دينامية جديدة، تترسخ لتمنح الشباب دورا في المجتمع. كما أن لانتشار دينامية المجتمع المدني في الوسط القروي دورا في بداية تغيير معايير الولوج إلى الوجاهة والزعامة. ذلك أن صورة الوجيه الموسر الأمي تنافسها اليوم وبحدة صورة الشاب المتعلم حامل شهادة وذو مهارة في نسج علاقات مع الإدارة العمومية، ذات طابع زبوني ومهني، ومع الهيئات المانحة والنسيج الجمعي. وبذلك يصبح فاعلا في موطنه القروي الأصل، حتى ولو كان مقامه بالمدينة.

وقد بدأت نخبة مكونة من الشباب الحضري المتعلم تتموقع اليوم في فضاءات التعبير وفي وسائل الإعلام، مسهمة، من خلال ذلك في النقاش المجتمعي، ومتبوثة مكانها بين صانعي الرأي. كما أن النقاشات حول انفتاح المنظومة السياسية والأحزاب على تناوب النخب يتيح للشباب ولوج مناصب المسؤوليات والمشاركة الفعلية في بناء المغرب الديمقراطي الحدائي.

ثمة ظواهر أخرى تُبرز الإمكان البشري، والدور الذي عليه أن يلعبه في هذا التوجه نحو المستقبل. فالرواد الشباب الجدد المتواجدون في عدة قطاعات، ومقاولاتية الشباب وديناميتها في بعض الحالات، وانتشارُ الابتكارية الفنية والموسيقية لدى بعض الشباب، وشغفهم بالرياضة، وانخراطهم في المجتمع المدني واستثمارهم فيه؛ كلها ظواهر بارزة تمنح للشباب مكانة وسط المجتمع.

ومن باب المفارقة أن هذا الإمكان المستقبلي غير معروف بما فيه الكفاية، في بعده السوسولوجي والثقافي. ومن ثم، يتعين تدارك الفقر المعرفي، الذي راكمه المغرب بشأن شبابيه، للتحكم في رهانات إقصاء الشباب والفرص، التي يتيحها احتواؤهم وإدماجهم في مسيرة التقدم. وبهذا الصدد، لا بد أن يكون إدماج الشباب شاملا ومتعدد الأبعاد: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ومجتمعيا، وأن يكون مرتبطا بالنمو الاقتصادي وبنوعية التربية، وبثقافة سياسية ديمقراطية، وبسياسات محررة لإمكان الإبداع الفني والرياضي والثقافي للشباب.

إن رهانات المستقبل هي أساسا رهانات الشباب المغربي. لذا، فإن السياسات العمومية مدعوة إلى اعتبار الشباب مستهدفها الأول، لأن عليه ستقوم نهضة البلاد ونموها. وإن الظواهر البارزة المذكورة آنفا، ما هي إلا مؤشرات على أن الشباب بدأوا يفرضون أنفسهم، أكثر فأكثر، كفاعلين لا يمكن الاستغناء عنهم في دينامية التغيير، وعلى أنه بهؤلاء الشباب يبني مغرب الغد.

لقد مست التحولات العميقة للمجتمع الشببية المغربية وأدت إلى تغييرات بارزة كانت أكثرها أهمية تلك المتعلقة بعلاقة الشباب بالأسرة والشغل. ومن البديهي أن الشباب لا يشكلون مجموعة متجانسة، اعتبارا لكون هذه المجموعة تخترقها تباينات اجتماعية ومجالية وأخرى متعلقة بالنوع. وهكذا، فمند الاستقلال عرف الشباب تغييرات متواصلة واتسمت ب بروز ظواهر جديدة، تستلزم العناية بها من قبل السياسات العمومية كما تستدعي اتخاذ تدابير ملحة.

إن تراجع سن الزواج وما يقترن به من عزوبة هما ظاهرتان برزتا خلال العشريتين الأخيرتين. وتمس هاتان الظاهرتان الرجال وكذا النساء، الحضريين وأيضا القرويين. وتلتقي هذه الظاهرة مع مشكل بطالة الشباب التي تقف مانعا أمام زواج الشباب، لأسباب اقتصادية ونتيجة لانعدام الشغل. هذا مع العلم بأن ولوج وضعية الراشد، بالنسبة للمجتمع والثقافة المغربيين، يتم عبر الشغل والزواج. ومن تم، فإن ظاهرة الثنائية: عزوبة/ بطالة تثير لدى الشباب، الذين يعانون منها، ميولات تتجه نحو المطالبة بالحق في الشغل من أجل ولوج المسؤولية الأسرية والمواطنة.

يضاف إلى هذه الظواهر الاتجاه شبه العام القائم لدى الشباب، المتمثل في الرغبة الجامحة في الهجرة إلى البلدان الخارجية. وهكذا، تتبدى الهجرة القانونية أو أكثر من ذلك ركوب المغامرة من أجل عبور الحدود بطريقة غير شرعية، كطريق نحو الارتقاء الاجتماعي. هذا التصور يتغذى ويتعزز عبر تمثلات حول عالم ما وراء البحر وكأنه عالم للإغتناء وتحقيق الارتقاء الاجتماعي.

من ناحية أخرى، فالشباب القروي يعد أكثر انجذابا نحو المدن من أجل التواجد بالقرب من الخدمات والعروض الجديدة للفرص ووسائل الترفيه. غير أن هذا الانزياح للشباب القروي نحو المدينة يتم مقرونا بتحويل المهارات العملية القروية والترفيه كمنط للعيش؛ وهو واقع يسمح في المستقبل بتطور وتغيير عميق في المورفولوجيا الاجتماعية ضمن العالم القروي.

4.3. التغيير الاجتماعي والعلاقة بالدين

يمثل الدين الإسلامي أحد المكونات الأساسية لهوية السواد الأعظم من المغاربة الذين يعتنقونه. ويمكن مقارنة القضايا المرتبطة بالدين من زاوية علاقته بالمجتمع وبالتغيير الاجتماعي باعتباره قاعدة / قيمة. ومن ثم، يتعين البحث في هذه الحالة عن مدى تناسب المجتمع مع تلك القاعدة. وثمة مقارنة أخرى تكمن في اعتبار المجتمع، عبر تطوره التاريخي حديثا، نقطة الانطلاق، للقيام بتحليل لتعامل المسلمون المغاربة، أفرادا ومجموعات، مع ما هو ديني. وإذا كانت المقاربة الأولى مسألة معيارية (لا تندرج في موضوع هذا التقرير)، فإن المقاربة الثانية هي بالأحرى ذات طبيعة سوسولوجية وأنتروبولوجية، غايتها الوقوف على تطور مظاهر التعبير الديني في علاقته بالتغيرات التي عرفها المجتمع المغربي منذ الاستقلال. وفي الفقرات التالية، سيتم اعتماد المقاربة الثانية.

وبحكم تداخل الدين مع كل من الاجتماعي والثقافي والسياسي، فإن المجتمع المغربي أنتج على الدوام العديد من التعبيرات عن الشأن الديني، في احترام تام للوحدة الثقافية والسياسية. ولا يتعلق الأمر فقط بتعبيره العالمية أو الشعبية، كما أفاض في ذلك الخطاب الكولونيالي. فإذا كانت تأويلات وتكيفات الدين، في بدايات المغرب المستقل، مركزة على أقطاب متميزة، كالفقهاء التقليديين والاتجاهات السلفية، الداعية إلى الإصلاح، والمرتبطة بالحركة الوطنية، وأتباع الصوفية، فإنها اليوم تتطور في اتجاه تعابير أخرى داخل المجتمع.

ومن المعلوم أن الدين يشكل، بالنسبة لكل مسلم، قبل كل شيء، طريقاً نحو التشبع بالورع والروحانية، من خلال مجموعة من الممارسات والطقوس، فضلاً عن كونه مرجعية ثقافية ومُحدِّداً هوياتياً. كما أنه، في خضم الدينامية الاجتماعية، يمتد إلى السياسي، وأحياناً إلى التعبئة الإيديولوجية، التي تلجأ إليه لتبرير ما تطالب به من موقع في الساحة السياسية وميدان النقاش العمومي. وهكذا فإن الدين يتصدّر الرهانات الاجتماعية والسياسية، الوطنية منها والدولية.

وإذا كانت المغاربة لا ينفكون يعيشون إسلاميتهم بوصفهم "مسلمين بسطاء"، فإن شريحة من الشباب المتعلم، ممن استفادوا من مكاسب التربية، يعتبرون أنفسهم أفاقه في الدين من آبائهم، إذ يطالبون اليوم بحق مقارنته بكيفية مغايرة، كالتوسل بالرجوع إلى مصادر الإسلام، أو عبر نظرة تحررية، أو بمقاربة تقوم على إدماج الحقل الديني في مؤسسات الدولة. وانطلاقاً من السبعينات، أحدث التعميم النسبي للتدريس تحولات جذرية في النسيج الاجتماعي، حيث كان أغلب الشباب الراشدين، من مواليد الاستقلال، متعلمين، بينما كان أبائهم غير ذلك، أو بشكل مغاير. وقد ترتب عن ذلك مراجعةً لثقافة الآباء، وإعادة إنشائها على أسس جديدة وبمؤهلات جديدة مُكتسبة من التربية. وهكذا فإن الدراسات التي أنجزت حول الشباب قد أفادت بأن الدين يقع في بؤرة الرهانات مابين الأجيال.

وليست علاقة المجتمع المغربي بالدين في مأمّن من وقع التأثيرات الدولية، وتساعد التطرفات الكونية، وتأثير الانفتاح المتحرر لسوق المنتوجات الدينية، من كتب وأشرطة صوتية ومواقع إلكترونية وإعلام تلفزيوني. ولذلك فلم تبق السياسة الدينية بالمغرب ومرجعية التقليد الديني وحدهما المشغلتان في مجال التأطير الديني للمواطن، إذ ثمة إعادة هيكلة للحقل الديني، تتجلى في مختلف التعابير، التي تسوّغها أحياناً تأويلات معينة للإسلام.

وبالفعل، فإن تنوّع التأويلات بشأن الدين، والتي كانت دائمة الحضور في المجتمع الإسلامي، قد أنتج زخماً من التأويلات عبر البلاد الإسلامية، وحتى في أصقاع أخرى غيرها، كانت تُفسي أحياناً إلى انزلاقات الفتاوى، مما دفع البلدان الغربية ذاتها، إلى إنشاء هيئات تمثيلية دينية. وإذا كانت مؤسسة "إمارة المؤمنين" بالمغرب مصدراً للمشروعية، كما كان عليه الحال عبر تاريخ الأسرة العلوية، فهي اليوم، بمثابة المؤسسة الضامنة للوحدة الشعائرية للمغاربة. وهي بذلك تعمل على المستوى المفاهيمي والعملي لحل إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي.

وتجدر الإشارة إلى أن النقاشات الناشئة حول علاقة المجتمع بالدين تكشف عن وجود ثلاثة نزعات على الأقل: أولها، وهي أكثرها غالبية، تولى مؤسسة إمارة المؤمنين مكانة مركزية في الدولة المغربية؛ وثانيها تتمثل في توجه يروم أسلمة جميع مناحي المجتمع، من خلال المطالبة بقراءة للدين خارج الزمن وبتسامٍ عن التاريخ. أما النزعة الثالثة، فتتادي للمجتمع بدينية وحدها الكفيلة، حسب دُعاتها، بضمان حرية التأويلات المقرونة بالديمقراطية وحرية التعبير. وعدا هذه النزعات الثلاث، تحاول أصوات أخرى التميز بين هاتين أو تلك. ويتبين، من خلال معاينة الممارسات الدينية للمغاربة، وكذا تلك المتعلقة بالمؤسسات (الدولة والإدارة)، أن البلاد تسيّر نحو إدماج المؤسسة الدينية في الفضاء العمومي، وذلك بالطبع دون تخليها عن مرجعياتها الدينية. وتسدعي هذه السيرورة التوقف عندها، ولا سيما أنها مقرونة بجتهاد يروم تمكين الدين من الحفاظ على مركزيته، وأن يظل ناقلاً للتقدم وتكريس قيم كونية، تقوم على كرامة وحرية الأشخاص.

5.3. مسألة الحركة الاجتماعية

لقد تزعزعت مورفولوجيا المجتمع المغربي التقليدي في عمقها وتأثرت كثيراً بالاتصال مع الاستعمار. إلا أن التغييرات قد تسارعت منذ استقلال البلاد حيث أنها ظهرت بجلاء من خلال تطور الطبقات الاجتماعية. ولقد شمل التطور كلا من التراتبية الاجتماعية وأنماط حركية المجتمع، وفتح المجال أمام ظهور طبقات جديدة متوسطة وإعادة تنظيم التكافلات.

شرائح اجتماعية جديدة

رغم أن الحماية قد حافظت على البنيات السوسيوسياسية التقليدية المتميزة بتراتبية الحقوق والسلط (قياد، أعيان، شرفاء، علماء...) ودعمتها، فقد أسهمت في إبراز أشكال جديدة للتمايز والطبقية، من خلال ظهور أشكال جديدة للنشاط الاقتصادي في الوسط الحضري وفي المناجم وضيعات المعمرين، مما ترتب عنه نشوء طبقات اجتماعية جديدة.

وقد حدث هذا الانتقال بالأساس في المجتمع الحضري، حيث تجلّى بداية في ظهور طبقة أجراء الحواضر المطعمة بالهجرة القروية، ثم بإحداث تدريجي لصف جديد من الطبقة المتوسطة الناجمة عن التعليم العصري وعن القطاعات الجديدة للاقتصاد والإدارة على وجه الخصوص. وبالفعل، فقد كان المجال الحضري، في البداية، موطناً لبروز ملائم للمجتمع الجديد. وكونت المدن العتيقة ونظيراتها الجديدة ومدن القصدير مجالات لاستقبال مختلف الفئات الاجتماعية.

وفي الوسط القروي، ظلت بنية الهندسة الاجتماعية مرتكزة على القبيلة، التي عرفت بوز وتقوية العديد من ذوي السلطة والأعيان المحليين، بدءاً من صغار "إمغارن" إلى الأسياد، كما هو الحال بمناطق الأطلس. ولقد اختارت الحماية التدخل عبر البنيات الاجتماعية والتراتبية المتواجدة (قيادة، جماعة، عرف، زاوية...). غير أن البنيات الاجتماعية لم تتمكن

من الانفلات من دينامية التغيير، ولو بكيفية أكثر بطنا مما كان عليه الأمر بالمدينة، وذلك عبر احتلال أجود الأراضي، والاتصال بالمعمرين والعمل المؤجر بالضيعات، وإن موسميا، وإدخال عناصر جديدة للاستهلاك ووسائل الإنتاج، ونقدية المبادلات بالقرية. وعند الاستقلال تدعمت الحركة بفعل الهجرة القروية، وأيضا عن طريق التغييرات المؤسساتية التي واكبت بناء الدولة الحديثة بالمغرب.

ولقد شكل تراجع الدور المؤسساتي والاجتماعي للقبيلة أحد أهم التحولات التي عرفها المغرب منذ استقلاله. وكان هذا التراجع متفاوتا حسب الجهات، إلا أنه لم يصل بعد إلى وضع حد نهائي للمهام السياسية ولتضامن المؤسسة القبلية.

تسهيل الحركة الاجتماعية بفضل التربية والإدارة والاقتصاد

خلال العقود الأولى للاستقلال، عرف المجتمع المغربي أنماطا جديدة من الحركة الاجتماعية نجمت عن الدينامية التي بدأت خلال فترة الحماية وعن تطور الإدارة والقطاعات الاقتصادية الجديدة. كما أن الحركة المجالية، وهي ظاهرة مرتبطة بانجذاب القرويين نحو المدينة وبتقلص الفرص في البوادي، قد تمت معاشتها كنوع من الحركة الاجتماعية.

73. وكانت الدوايب الأساسية للاقتصاد تحت نظام الحماية مراقبة من لدن الأجانب، فيما ظل ولوج المغاربة للأنظمة الجديدة وللمهام النخبوية، بما في ذلك الوظيفة العمومية، جد محدود، كما يشهد على ذلك العدد الضئيل لأبناء الأعيان الذين تسنت لهم الاستفادة من التعليم والالتحاق بمثل هذه النخب. وبحلول الاستقلال، صارت الدولة، تدريجيا، مصدرا أساسيا للفرص والحركة والترقي الاجتماعي، باعتبارها مصدرا للتربية والشغل والرساميل والعقارات والصفقات العمومية، والرخص على اختلافها، وما إلى ذلك. وكان تطور الإدارة والخدمات العمومية منتجا حقيقيا للنخب الحالية، وخاصة للطبقات المتوسطة الجديدة. ولقد عرفت أعداد موظفي الدولة، على سبيل المثال، نموا سريعا، من 32.000 عام 1954، منهم العديد من الأجانب، إلى أن صار عددهم يقدر في غضون 2002 بـ 679.638، جميعهم مغاربة، حيث أن العدد قد ضرب في أكثر من 21 خلال نصف قرن.

وهكذا، وإلى غاية مطلع الثمانيات، كان التعليم عاملا مهما للحركة الاجتماعية، حيث أتاح الحصول على الشهادات والاستفادة من العديد من فرص الشغل في القطاع الخاص. ومن ثم فقد تمكن العديد من المستفيدين منه من تحسين مستواهم، ولوج دوائر القرار عند الاقتضاء. وكما سوف نتطرق لذلك لاحقا ضمن هذا التقرير، فإن النظام التربوي الوطني، رغم الصعوبات التي واجهته عبر تاريخه، قد تمكن، من تزويد الإدارة والاقتصاد المغربيين بأطر بديلة ساهمت في تنمية وتدبير شؤون البلاد.

إلا أن الحركة والترقي الاجتماعي لم يتأتيا فقط عبر القنوات الثلاث الرئيسية المتمثلة في كل من المدرسة والإدارة والاقتصاد النظامي، حيث تم الاعتماد في ذلك على عدة دعومات أخرى كالاقتصاد غير النظامي والهجرة. إلا أن الوجه الآخر للتسابق نحو الحركة والترقي الاجتماعي يتجلى في الامتداد الواضح للتجارة المحرمة والتهرب والشبكات الحرفية والزبونية التي أعافت سياسة المكافأة العادلة لروح المواطنة والاستحقاق. وتظل الحركة الاجتماعية مع ذلك أحد المواضيع الأقل معالجة من لدن الإحصائيات والعلوم الاجتماعية بالمغرب. غير أن الحركة الاجتماعية تبقى مع ذلك مجالا خصبا للبحث والتقصي في المستقبل. ونفس الشيء بالنسبة للمسألة المركزية المتمثلة في الطبقة المتوسطة.

الدور الحاسم للشرائح المتوسطة

وكما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن إحدى النتائج الطبيعية المهمة لأنماط الجديدة للحركة الاجتماعية قد تجلت في تكوين طبقات متوسطة. تقدم أغلب الأحيان بمثابة مكون ذي إمكان حاسم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدمقرطة والدينامية الاجتماعية بوجه عام. وفيما يخص المغرب، فمن الصعب مقارنة الطبقة المتوسطة سيما وأن هذه الطبقة تظل نسجيا غير محدد بما فيه الكفاية. إلا أن تحديدها يتأتى أساسا بغيابها وبكيفية ترسبية، إذ أن ما يعرف بالطبقات المتوسطة داخل المجتمع ينسحب على جميع الطبقات التي لا تنتمي للنخبة العليا ولا للفقراء والمعوزين. وتحددها بعض التقديرات في 44,2% من السكان مقارنة بالطبقات الفقيرة والمعوزة (47,3%) وبالطبقات العليا التي تشمل بورجوازية الأعمال والنخبة السياسية ونخبة الخبرة العصرية (8,5%).

إن تشكيل الطبقات المتوسطة مرهون بالتدابير المتخذة غداة الاستقلال. ذلك أن مغربة الأطر التي واكبتها التشغيل المكثف للموظفين، وتوزيع أراضي الاستعمار والمغربة، وانطلاق الأشغال الكبرى والمشاريع الصناعية العمومية سهل الحركة الاجتماعية خلال الستينات وإلى غاية أواسط السبعينات. وخلال عقدي السبعينات والثمانينات، استعان القطاع الخاص وقطاع الخدمات، بوجه خاص، بكيفية واسعة بالأطر المتوسطة، وعلى نحو أقل بالأطر العليا. إن هذا الطلب المقرون بطلب الإدارة العمومية التي استمرت في التوظيف، ولا سيما في القطاعات الاجتماعية، قد مكن التعليم من لعب دوره في الرقي الاجتماعي ومنح للطبقة المتوسطة شكلها الحالي. ومع ذلك، فإنه من الصعب التأكيد بأن هذه الشرائح تمثل طبقة متوسطة متجانسة، ذات وعي بالانتماء المشترك ونظام موحد للقيم والسلوكات. ويتعلق الأمر أكثر بركام من الفئات المهنية

مختلفة من حيث ظروفها الاجتماعية ونمط حياتها: أطرومهن حرة وموظفون وأطرومتوسطة وتجار ومقاولات صغرى ومتوسطة وفلاحون متوسطون وحرفيون والمستفيدون من الخدمات، الخ.

ولا ريب أن الشرائح الاجتماعية المتوسطة دور أساسي وحاسم بالرغم من صعوبة مقارنته بدقة من وجهة نظر المعارف السوسولوجية في وضعها الحالي. ذلك أن هذه الطبقات تتدخل بكيفية جلية، كقاطرة للمجتمع، وكموجه للحدثة ولقيم التقدم وكصمام اجتماعي وكمجال فعال للتضامن، والبعض الآخر يظهر بمظهر المحافظة والسلم والمقاومة لكل تأقلم مع التحولات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية، بل والتأثر بدعوات التطرف. وكيف ما كان الحال، فإن الوزن السوسولوجي والسياسي لهذه الطبقات في مجموعها، يمكن ضبطه عبر بعض المعايير: ويتمثل ذلك في حضور هذه الشريحة في الدوائر الإدارية والبيروقراطية المتمثلة في غالبية الموظفين، كما يبرز في قطاع التربية وتكوين الأجيال الجديدة (أغلبية المعلمين والمدرسين)؛ فضلا عن ذلك، تتواجد هذه الشريحة في قطاعات الإعلام وتساهم في صناعة الرأي، وتتواجد على رأس العديد من المقاولات الصغرى والمتوسطة بالبلاد، كما تتواجد ضمن التشكيلات السياسية والهيئات النقابية والمهنية.

وانطلاقا من الوعي بتأخر بلادنا في ميدان التنمية البشرية ومن إدراك الدور الطائفي الذي لعبته الطبقة المتوسطة في تنمية العديد من الدول، يحق لنا اليوم أن نسأل أنفسنا حول ما إذا كانت طبقتنا المتوسطة قد اتسع عددها وموقعها بما يكفي لتلعب أدوارها كاملة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد؛ أو أنها قد تخلفت عن هذا الدور الاستراتيجي ولم توفق في الارتقاء بالمجتمع، خاصة بسبب الطابع المحافظ الذي قد يميزها، وتبدو كل من هاتين الأطروحتين مريحة إلى حد ما. كما أنه يمكن الاعتقاد بأن الدولة لم توفق في التعبئة المكثفة للطبقة المتوسطة، وفي أن تجعل منها شريكا جد نشيط ومجدد بما يكفي في مشروع التنمية. وفي جميع الحالات، فإن العديد من التجارب تبرهن على أن هذه الطبقة يجب أن ترقى الآن إلى مستوى فاعل حاسم ومستهدف لسياسات التنمية. وذلك ما هو اليوم قيد التخطيط من خلال السياسات العمومية الحديثة لفائدة إنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وعلى الرغم من غياب معطيات رقمية، فإن العديد من التحليلات تشير الانتباه اليوم إلى ظاهرة التفرقة التي تستهدف بعض عناصر الطبقة المتوسطة بالمغرب. ويشهد على ذلك، بصفة خاصة، الفقر والعطالة، الذين ينتقلان عبر آليات مختلفة، إلى الفئات الأقل حظا من بين المحسوبين على هذه الطبقة. واليوم، ومع أزمة المدرسة واندحار التوظيف في الإدارة وعجز القطاع الخاص عن توفير البديل في المستوى المطلوب، فإن الارتقاء الاجتماعي يبدو صعب المنال، مما تفاقم معه الإحساس بالفوارق وضعف الالتحام الاجتماعي. وكما يتعين وضع هذه المسألة في الحسبان وربطها بالتفسيخ الذي أصبح يظال التضامن الاجتماعي. ذلك أن الرأسمال الكامن للتضامن الذي ميز الأسرة والمجتمع المغربي يميل اليوم نحو الاضمحلال تحت تأثير التغيير الاجتماعي والتطور الاقتصادي وتصادم الانفرادية. ذلك أن صورة شبكات الأسرة التقليدية المنتجة لقيم التضامن وملجأ للأفراد، لم تعد اليوم على ما كانت عليه في الماضي.

وبالموازاة مع ذلك، فقد تطورت أشكال جديدة من التضامن الحديث ذات الطبيعة المؤسسية، بإيعاز من الدولة ومن فاعلي المجتمع المدني. حيث بزغت، منذ الاستقلال، عدة مؤسسات وهيئات للاحتياط والوقاية الاجتماعية. وكما سنرى ذلك بالتفصيل في الباب 3 بعده، فإن هذه الأجهزة ما تزال منحصرة على جزء محدود من السكان، وتعرف هي الأخرى مشاكل عويصة من حيث الفعالية وقابلية الاستمرار.

وأمام قصور التضامانات المؤسسية وضخامة الحاجيات الاجتماعية، فقد ترتب عن حيوية المجتمع المدني المغربي ظهور أشكال جديدة للتضامن ولأنماط جديدة من الفاعلين الحاملين لهذه الأنماط والذين أصبحوا اليوم منشطين للنسيج الواسع للمجتمع المدني الذي لم يعد مقتصر على الفاعلين العاملين في مجالات عمل التضامن الاجتماعي المباشر وحدهم، بل يشمل كذلك العديد من الجمعيات التي تمثل فضاءات للنقاش والترافع والدفاع والمطالبة.

4.3. بروز فاعلين جدد وقنوات جديدة للتعبير المجتمعي

إن المجتمع المدني، الذي لم يعد مجرد فرضية، يؤثر اليوم على سير المجتمع المغربي برمته، حيث يفرض نفسه كفاعل مركزي حاسم للتنمية البشرية. ونفس الشيء يسري بصفة خاصة على الفاعلين الجدد الآخرين والمجموعات الاجتماعية الأخرى التي تفرض نفسها من قبيل الفاعلين المحليين، الحركات النسائية والشباب وغيرهم. ومع تطور الإعلام الذي يعتمدون عليه، فإن هؤلاء الفاعلين المختلفين يعدون بمثابة قنوات جديدة للتعبير المجتمعي.

بروز وتطور المجتمع المدني

برز جيل جديد من الفاعلين غير الحكوميين وغير المتحزبين داخل الحياة الجموعية المغربية في الثمانينات، وتحديدًا ابتداءً من التسعينات، وذلك في إطار قانون الجمعيات الذي وضعه المغرب منذ سنة 1958. وقد أثبت هؤلاء الفاعلون الجدد على قدرتهم على الإسهام بكيفية ملموسة، وفعالة في أغلب الأحيان، في المجهود التنموي وفي ديمقراطية النقاش العام في البلاد. ولأجل، فقد توفقوا في الاستفادة من مناخ إزالة التشنج السياسي وتوسيع دائرة الحريات لاقتحام فضاء الحوار والنشاط العمومي ارتباطًا بقضايا جوهرية ذات طابع اجتماعي واقتصادي وسياسي وأخلاقي وثقافي ووطني وإنسي وبيئي.

وبالفعل، فإن تصاعد المطالب الاجتماعية والاعتراض الضمني والصريح لاحتكار الدولة لتدبير العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات التي طبعها تسير السياسات العمومية، كلها عوامل مواتية للإفلاحة والدينامية المنطقي النظير الذين عرفهما المجتمع المدني ببلادنا. وتوجد اليوم، عبر التراب الوطني، أكثر من 30.000 جمعية ذات الأصول والأهداف المتعددة والمتنوعة.

ويجدر التذكير بأنه إلى حدود فترة حديثة، كانت علاقات الحركة الجموعية بالدولة مطبوعة بحذر متبادل، لم يتم تجاوزه إلا بانفتاح الدولة على الديمقراطية. ومع توالي الحب، كانت مبادرات النسيج الجموعي موضوع تشجيع أو فقط موضوع تساهل وحتى منع أحيانًا. وغداة الاستقلال، وخلال فترة الصراع السياسي، تولد لدى السلطات نوع من الحذر والقلق إزاء أهداف وسير الهيئات الوسيطة.

وقد كانت هذه الهيئات الوسيطة التي تكون الحركة الجموعية إحدى عناصرها المركزية، بمثابة عوامل اضطراب، أو بذور قوات مناوئة. أو كمجموعات ضغط من شأنها التشويش على توجهات عمل الدولة. ولذلك، فإنه ليس من باب الصدفة أن يكون للتجديد الذي أتت به الجمعيات في البداية طابع ثقافي، أو إلى حد ما عرقي أو جهوي، برعاية من أعيان رسميين، في غالب الأحيان.

لقد تأخرت الحركة الجموعية لسنوات قبل اكتسابها للمظهر والدينامية اللذين يطبعانها في الوقت الحاضر، وحصولها على الاعتراف الواسع والتام الذي تحظى به اليوم في المغرب. إلا أنه وعلى غرار أغلب الظواهر البشرية، فإن لبروز المجتمع المدني كذلك جوانبه التي تثير مساءلات مشروعة: كيف يمكن إقامة شراكة بناءة بينه وبين السلطات العمومية، دون التخفيف من المسؤوليات الخاصة بالدولة؟ كيف يمكن التنبؤ بأن جاذبية الحركة الجموعية لن تضاعف من حماس الأشخاص ذوي القيم، ولا سيما الشباب منهم، للتفوق داخلها على حساب مشاركتهم في الحياة السياسية للبلاد والتي لا تقل أهمية، وإضعاف تأطير العمل الديمقراطي؟ كيف يتأتى ردع الإغراءات أثناء إغواءات بتسخير بعض جوانب المجتمع المدني لأغراض إيديولوجية صرفة، أو طائفية أو تطرفية؟ إن هذه المخاطر حقيقية وتعني كلا من السلطات العمومية والأحزاب السياسية وزعماء المجتمع المدني نفسه.

من الناحية العملية، وأيا كانت طبيعة هذه الجمعيات، جمعيات الدفاع، جمعيات ثقافية، جمعيات مهنية، جمعيات التنمية، جمعيات الإحسان، فإنها تتقاسم عموماً العديد من السمات، من قبيل: الحماس والتجديد والنزوع إلى التعاون داخل شبكات (تشيبيك)، وخدمة العموم. وسرعان ما فرض المجتمع المدني المغربي نفسه كمكون أساسي للرأسمال الاجتماعي وللإمكان البشري للبلاد، وبرهن عن قدرات باهرة على التجديد في ميدان الحكامة والتنمية. وتشكل حركة النساء، بوجه خاص، تياراً دينامياً لهذا الإمكان وظاهرة واعدة في المجتمع برمته.

الحركة النسائية

يعد تعديل المدونة سنة 2003، وكذا، القرار الملكي الحديث والقاضي بتعديل قانون الجنسية والذي تضمنه خطاب العرش يوم 30 يوليوز 2005 (حق أبناء الأم المغربية في اكتساب جنسية أمهم تلقائياً)، بمثابة ضمانات حقيقية فعلاً، لفائدة نساء هذا البلد. والمر كذلك لا لكون هذين التديبيرين هما الوحيدين الذين اتخذوا لصالح المرأة، ولكن وبصفة خاصة، لكون أهميتهما المؤسساتية تتجاوز الإطار القانوني لتأكيد اختيار مجتمعي وقبول ناتج عن اقتناع بأحد المبادئ الأساسية للتنمية البشرية. ذلك أن مكاسب المرأة المغربية مثالية في سياق البلدان العربية الإسلامية، وهي تتويج للعمل الدؤوب لدينامية حركة نسائية مناضلة ومثابرة. ولقد لعبت حركة النساء أيضاً دوراً أساسياً في توسيع قاعدة المشاركة المواطنة في الترشيح السياسي للمجتمع المدني، وفي المشاركة في النقاش الديمقراطي حول مواضيع تخص وضعية المرأة، فإنها تتجاوزها بكيفية جلية لتشمل النقاش العام حول الحقوق والحريات وتساوي الفرص.

كانت حركة النساء على هذا النحو وفي ذات الوقت نتاجاً للانفتاح السياسي والديمقراطي، وثمره لعمل فاعليها الرئيسيين. كما أنها نتاج سيرورة طويلة للتطور والتجذر، حيث استطاعت أن تسبق التمثلات السائدة وكذا المجتمع. وخلال الخمسين سنة الأخيرة لهذا التطور، يمكن التمييز بين ثلاث فترات مهمة:

- أولاً، فترة ما بعد الاستقلال، والتي كان نشاط الحركة النسائية خلالها يندرج في الإطار الإصلاحي المغربي آنذاك. وكانت مساهمة النساء في الحقل العمومي تتم عبر التنظيمات الرسمية، الحزبية أو النقابية.
- ثانياً الفترة التي بدأت في النصف الثاني من عقد السبعينات، والتي تم خلالها التمهيد ليوادر إعادة الانفتاح السياسي بالمغرب، بينما، على المستوى الدولي، أقرت الأمم المتحدة عشرية المرأة (1976-1985)، كما تمت المصادقة على اتفاقية من أجل مكافحة جميع أنواع التمييز ضد النساء (1979)، وهو ما يمثل مرحلة حاسمة بالنسبة للحركة النسائية.
- وأخيراً، الفترة التي تبتدئ في أواسط الثمانينات والتي ستشهد غزارة التفكير والنقاش العمومي حول وضعية المرأة، بما في ذلك تعدد مؤلفات النساء في الموضوع. كما عرفت نفس الحقبة بروز الإنفرادية النسوية وظهور تنظيمات نسائية جديدة، كبنيات تنظيمية وإيديولوجية مستقلة وأحياناً متخصصة. ولقد استطاعت هذه الأخيرة إحداث القطيعة مع عقود الخضوع والتبعية إزاء مختلف الهيئات السياسية. وخلال التسعينات، ومع إدخال أول تعديل على المدونة (1993)، ثم بعد ذلك، وفي سياق المناقشات حول مخطط العمل من أجل إدماج النساء في التنمية (2000/1999)، يأتي أحداث عدة منظمات نسائية، لتدعيم استقلالية الحركة وتعددتها وتنوعها، مع توسيع مجالاتها الجغرافية.

وتقوم حركة النساء اليوم بتشديد النقاش الديموقراطي بالمغرب والإسهام في بروز نخب نسائية جديدة وفتح العديد من المجالات لتحرير ومساهمة الإمكانات التي تملكها المرأة المغربية. وبهذا الصدد يتعين التأكيد على أن إحدى المساهمات المتميزة للحركة من أجل حقوق النساء قد تجلت في معالجة بعض المواضيع التي كانت في الماضي في عداد المحرمات أو الخصوصيات وجعلها قضايا سياسية بالدرجة الأولى. ونذكر من بين هذه القضايا، على سبيل المثال، وضعية الأمهات العازبات والعمل المنزلي للفتيات والعنف ضد النساء، ولا سيما العنف الزوجي، والتحرش الجنسي. وهي ممارسات تم تجريمها مؤخراً ضمن قانون الشغل الجديد، وضمن المراجعة الجزئية للقانون الجنائي المنجزة عام 2003. وإدراج هذه القضايا في الأجندة السياسية والاجتماعية للمغرب الحالي، تكون الحركة من أجل حقوق المرأة بمثابة دعامة مهمة للتوضيح الإيديولوجي والسياسي ولتوسيع مجالات النقاش العمومي.

إلا أن الاحتواء السياسي أو المتطرف، وكذا التوقف في التصورات الدغمائية والملاذيمقراطية، من المخاطر التي قد تضعف الحركة النسائية المغربية.

البحث الوطني حول القيم: بعض الخلاصات

1. الأسرة:

- لا زال الزواج محتفظاً بقيمته الكبرى وباعتباره المباشر في علاقته مع الإنجاب. إلا أن قاعدة الأسرة المحدودة الأفراد تميل تدريجياً إلى الهيمنة.
- إن الاختيار الحر للشريك هو المرشح ليصبح القاعدة السائدة.
- بالرغم من أن قيمة طاعة الزوج لا تزال محط نقاش موسع، فإن التوجه العام يروم المساواة بين الزوجين في ميادين محددة كعدد الأطفال وتربيتهم.
- إن صورة الأطفال إيجابية في ذهن السكان، على الرغم من أن 12% يعتبرون الخلف عبئاً مادياً.
- إن القيم التقليدية لتضامن الأسرة ما تزال تحظى بالصدارة ومن ذلك أن نسبة 97% مركزية: تعتبر أن التكفل بالأشخاص المسنين في الأسرة من الواجبات الملقة على عاتق أبنائهم.

2. الدين والتقاليد

- إن العلاقة بالديني تميل نحو التستر والفرديّة والمباشرة تحت تأثير التحول الذي عرفه الإعلام الديني.
- تتجلى مصادر الإعلام الديني أساساً في التلفزة المغربية (30%) وأئمة المساجد (30%).
- 72% من المستجوبين صرحوا بأنهم يقيمون صلواتهم بكيفية منتظمة، إلا أن هذه النسبة تنقلص إلى 50% لدى الشباب والطلبة.
- إن المعتقدات المرتبطة بالإسلام الشعبي التقليدي (الزيارة والصلوات على أولياء الله الصالحين) تنحو نحو التهميش، حيث أن 13% من السكان لم يزوروا "السادات" أبداً (الأولياء).

4. تحول نظام القيم

لقد كان نظام القيم لدى المغاربة موصوفاً بسمات متفاوتة، تتأرجح، على سبيل المثال، ما بين اعتزاز مثالي وشجب غير مبرر. وكما أن شح المعلومات حول هذا النظام الذي يزيد من حدته تعقيده البين، مما يحول دون القيام بقراءته بشكل موحد ودون الوقوف على منفذ وحيد لتطوره خلال النصف قرن الماضي.

(1) إن البحث الوطني حول القيم "ب.و.ق"، الذي أنجز ما بين شهري شتنبر وأكتوبر 2004، يهدف أيضاً إلى إزاحة بعض الكليشيهات والتأويلات والمفاهيم الخاطئة التي تداولتها التحريات التي أجريت حول بعض العينات خارج الوطن. ومما كان يطمح إليه هذا البحث هو وضع أسس معرفة أفضل للواقع الاجتماعي وقيم المغاربة بتنوعها وتشعبها وأثارها، من وجهة نظر تنموية.

إن ذلك ما يبرر القيام ببحث وطني حول القيم⁽¹⁾ (2004)، حيث إنه الأول من نوعه في المغرب. ولقد بين هذا البحث وكذا التحاليل الكمية المترتبة عنه بأن هناك تحولا في مرجعية القيم ببلادنا، وأنها تمر اليوم بمرحلة انتقال، تتميز بما استأنس به المغاربة من تعايش بين القيم التقليدية التي تتضح والقيم الجديدة التي تبرز وتتوطد. إن الأمر يتعلق بذلك النزوع إلى "تناسل الضوابط"، الذي يصفه البعض أحيانا بـ "أزمة القيم" والبعض الآخر ببوارد حداثة ترسخ، دونما الحديث عن مختلف الكليشيات والطابع المرضي الذي توصف به مرجعية القيم أحيانا.

وبالفعل فقد كان المغاربة يستمدون أهم قيمهم من التراث الأمازيغي ومن الحضارة العربية الإسلامية ومن العادات والتقاليد والأعراف الجماعية والقبلية الخاصة بالبلاد. إن هذا النظام القائم عبر الزمن والمغذى باستمرار من الداخل قد تأثر بإسهامات خارجية وبالاتصالات التي كانت للمجتمع المغربي مع محيطه. إلا أنه وعلى غرار البنات الاجتماعية، فإن الاتصال مع الاستعمار بوجه خاص هو الذي زعزع الخزان التقليدي للقيم بالمغرب ووضع على المحك نظام التمثلات والمرجعيات، بدخول قيم جديدة مرتبطة بالعلاقة مع الزمن والمكان والفرد، وبالعلاقات الاجتماعية بصفة عامة. وخلال العقد الأخيرين، فرضت العولمة وتطور الإعلام، على المجتمع المغربي قيما ومرجعيات جديدة أكثر كونية.

البحث الوطني حول القيم

3. القيم والسياسة

- إن اهتمام المستجوبين بالعمل السياسي يبدو ضعيفا، على عكس اهتمامهم بالعمل الجماعي، الذي يثمنونه أكثر فأكثر.
- ترجيح الخصائص الأخلاقية على المصطلحات السياسية: مفاهيم اليمين والوسط واليسار غير مفهومة عموما. إلا أن 90% يعتقدون بأن أفضل منتخب يجب أن يتصف بالمعقول.
- 60% من المستجوبين يعتقدون بأن المسلسل الديمقراطي يتقدم في المغرب (على الرغم من أن هذا التقدم يتم بوتيرة مختلفة حسب الأفراد). أما 64% فلم كامل الثقة في مستقبل بلادهم.
- وعموما، فإن الموقف من مساهمة المرأة في السياسة إيجابي.

4. العمل والوقت الثالث

- العمل مثنى بقوة (77%)، في حين أنه على نحو معياري، تم اعتبار روح الربيع والإثراء السهل والوسائل غير المشروعة لولوج للاغتناء مذمومة.
- ما تزال القيم المرتبطة بالوقت الثالث غير معروفة. فبغض الطرف عن جهاز التلفاز، لم تتم الإشارة إلا لأنشطة قليلة. أما البرامج المفضلة لدى المستجوبين فهي الأخبار والأفلام والمسلسلات والبرامج الرياضية.
- أكثر من نصف المستجوبين لا يستفيدون من العطل بانتظام. أما الذين يستفيدون من العطل فإنهم يلجأون في غالبيتهم للسكن العائلي.
- 73% من المستجوبين لا يمارسون رياضة معينة، و8% منهم فقط يمارسون الرياضة بانتظام.

و هكذا يتم تحول نظام القيم عبر ترسب معقد وليس عن طريق القطيعة والاستبدال. ويمكن بهذا الصدد ملاحظة حركتين أساسيتين ومتوازيتين للتحول أو المقاومة، مع العلم بأن هناك دائما تفاوتاً بين المثل العليا المعبر عنها عن طريق القيم وبين تضاؤلها في الواقع والذي لا يكون بالضرورة مرتبها بها. والإطار السابق يقدم بعض التوضيحات التي أبرزها البحث الوطني للقيم.

تنصب الحركة الأولى على المرجعية التقليدية، حيث تتأرجح بين القيم المتقهرة وغيرها التي تستمر في فرض نفسها، والتي توصف بكونها في طور الصفق. وتهم هذه الأخيرة، بصفة خاصة، مجال الأسرة ومجال ما بين الأشخاص وقيم الهوية المغربية. ذلك أن الأسرة والزواج لا زالا مثنى، كما أن الطاعة كقيمة لا زال معمول بها داخل العلاقة العائلية، إلا أنها تختلف في أغلب الأحيان عن قيمة الاحترام. أما قيمة القانون (الحق) فإنها تتوطد وتندرج ضمن المرجعية العصرية. أما القيم الأخرى المرتبطة بالهوية المغربية وبحب الوطن وبالالتزام الجماعي وبالعلاقة الاجتماعية فإنها لا تزال راسخة، وهو ما يبين بأن قاعدة الهوية الوطنية لا زالت صلبة.

أما القيم التقليدية التي تدخل في عداد الخلاقيات بوجه خاص، كـ "النية" (الإيمان والثقة)، و"الكلمة" (كلمة الشرف)، و"البركة" (هبة الله) فإنها تميل إلى التراجع، وتعكس هذه الحركة سير عالم القيم في اتجاه العقلنة.

أما الحركة الثانية فتتفرق بالقيم الجديدة التي تبرز في المجتمع المغربي وتدخل ضمن مرجعية قيمه. إن هذه الحركة التي تعتبر نتيجة طبيعية للانفتاح وللتغيرات الاجتماعية، تخص أساسا الأنماط العصرية للتنظيم الاجتماعي والسياسي وكذا مكانة الفرد بصفته فاعلا مستقلا. وهكذا فإن بعض القيم، من قبيل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحقوق الأطفال والمواطنة، ودولة القانون، والعدالة الاجتماعية والاستحقاق، كلها تعتبر اليوم قيما بارزة تطبع علاقة المغاربة بالمجتمع وبالذولة. كما أن القيم المكرسة للانفرادية هي الأخرى جزء من هذه القيم البارزة حتى ولو ظلت مخففة بالارتباط الذي ما يزال قويا بالمجموعات وبأشكال المجموعة وبالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.

تتساكن هاتان الحركتان داخل المجتمع المغربي، كما هو الشأن في المجتمعات ذات هوياتية مرجعية مثيلة أو قابلة للمقارنة معها، وذلك على الرغم من ظهور انفلاق بين النزوعات والسلوكات التقليدية أو العصرية. وتهم هذه المساكنة العالمين القروي والحضري على السواء، على نحو ما أسفر عنه البحث الوطني للقيم الذي أبرز الفوارق رغم طابعها الطفيف جدا بين قيم الساكنة الحضرية وقيم الساكنة القروية. إلا أن هاتين الحركتين تتواجدان كذلك على صعيد الأفراد الذين قدر لهم أن يندرجوا ضمن جداول هجينة.

ولقد دأب العامة على القول بأن المغاربة أخذوا على عاتقهم بنوع من الهدوء ازدواجية مجموعتي القيم التقليدية والعصرية، وذلك بمعايشتهم لهاته أو لتلك حسب الوضعيات التي يتواجدون بها، دون أن يجدوا في ذلك أي تناقض. إن هذه الازدواجية الناتجة عن سيرورة طويلة، يفسر عددا من التناقضات التي أصبحت اليوم ملحوظة في المجالين العمومي والخاص على السواء، بين مواقف عصرية وسلوكات تقليدية، بين الإذعان لمجتمع الاستحقاق والمواطنة واللجوء إلى الزبونية ووضعيات الربيع والامتيازات بين المواقف الليبرالية بالخارج والسلوك المحافظ داخل البيت.

وفيما يخص العلاقات بين القيم والتنمية البشرية، فإن النقاشات التي دارت خلال إعداد هذا التقرير كانت موزعة على نظرتين أساسيتين: فمن جهة، هناك تقويم بالأحرى إيجابي للقيم ذات الإمكانيات الكبرى للتضامن والقيم التي تؤسس للشخصية المغربية، ومن جهة أخرى، نظرة بالأحرى تشكيكية عن البطاء الذي يتسم به المجتمع المغربي عن ثقافة لا تزال مهيمنة، قوامها اللامسؤولية والقضاء والقدر والتساهلية. ومن بين الأسئلة المثارة ضمن هذه النقاشات مسؤولية الدولة في إعادة تكريس بعض القيم التقليدية المتقدمة، وكذا الاتجاه السائد في المجتمع نحو تهجين وقائع وأشياء حديثة بإدائها في أطر عتيقة لا صلة لها بالواقع.

5. التراث والدينامية الثقافية: التنوع والحيوية

يشكل تراث البلاد وديناميته الثقافية والفنية إكناهما أصيلا وثمينا في الحضارة والثقافة العالميتين، وخلال الخمسين سنة الأخيرة، تمكن المجتمع المغربي نسبيا إيجابية من الحفاظ على العناصر الأساسية للتراث الوطني، وإثارة تجديد في الإبداع الثقافي والفني، بعد فترة خمول، أملتتها جزئيا نزاعات سياسية، واتسمت بغياب سياسة ثقافية حقيقية. ذلك أن أجيال ما بعد الاستقلال قد وفقت عموما في حفظ ومنح الحياة لمختلف تعابير التراث العتيق للبلاد في أشكالها الأصلية بداية، ثم بعصرنتها. إن هذا التراث هو الذي يواصل اليوم منح المغرب صورة الأمة المتجددة في التاريخ، بما يغدق عليه من الإمكانيات السياحية والثقافية، ناهيك عما يكتنزه من ثروات للأجيال الحالية من مصادر الإلهام والإبداع.

إن الأمثلة كثيرة. ونورد منها الهندسة المعمارية، من نماذجها البسيطة إلى أضخمها (المدن العتيقة، القصور، القصبات، الدواوير، هندسة معمارية عصرية وحضرية...)، والمهن التقليدية بجميع أشكالها كنقش الخشب والجص والطين والمعادن والنحاس والمجوهرات والألبسة، الخ. كما أن الصناعة التقليدية المغربية ما تزال تشغل اليوم جزءا لا يستهان به من الساكنة النشيطة، أضف إلى ذلك فن الأطفمة الفاخرة والمطبخ والموسيقى والرقص والإيقاعات عبر تنوعها العجيب، من أمازيغية وعربية وأندلسية ولهجاتية وشعبية وعصرية ومتعددة اللغات، الخ، وكذلك المسرح والمحاكاة الساخرة والحكايات والمشاهد الشعبية والتقاليد الأدبية الشفاهية والمكتوبة والفنون الخطية.

إلا أنه يجب أن نسجل بأن التراث الأنثروبولوجي والهندسي للبلاد قد بدت عليه بعض علامات التآكل، نظرا لعدم كفاية مجهود الصيانة والتقويم الذي عانى منها خلال العقود السابقة. ونفس الشيء ينسحب على التراث الشفاهي وجميع هذه "المعارف الضمنية المحلية"، التي تنزلق في الاقتصاد غير النظامي والتي لم تربط الاتصال بعد بالدينامية التي قد تساعد على إدماجها ضمن المجالات العصرية للاقتصاد والمجتمع. إن هذين الواقعين يندران بالخطر سيما وأن العولمة الثقافية وتوحيد الأنماط الذي يواكبها، تحمل بين طياتها مخاطر حقيقية على الثقافات الوطنية والمحلية.

على مستوى الإنتاج الفني والثقافي، يجب التأكيد على الإقلاع الثقافي الذي عرفه المغرب خلال السنوات الأولى للاستقلال. والذي امتد إلى بداية السبعينات قبل أن تعرف تجميدا دام أكثر من عقدين. ومنذ بداية التسعينات، ومع الانفتاح السياسي وتطور الإعلام، برزت ملامح دينامية جديدة ثقافية وفنية، بمختلف الميادين، على نحو ما يمكن معاينته في مجال الإنتاج الأدبي (انظر الإطار)، وكذا في مجالات الهندسة المعمارية والفنية المعاصرة، والسينما والمسرح.

50 سنة من الإنتاج الأدبي بالمغرب: الكتاب

توضيح إحصائي: يعتبر الأدب المغربي ناقص التقييم ضمن الإحصائيات الدولية.

❖ تطور إجمالي للنشر المغربي

تطور المعدل السنوي من العناوين على امتداد العقد
التوزيع حسب المواد

❖ فترة السنوات العجاف : 1955-1984

❖ الانطلاقة النسبية للنشر المغربي: 1985-2003

❖ ملاحظتان لا تقلان أهمية:

- تهميش الكتاب الديني: استثناء مغربي
- الترجمة: إمكان ناقص الاستعمال

المصدر: تقرير موضوعي "إنتاجات ثقافية" 2005

تعرف **الثقافة المغربية ذات التعبير الأمازيغي** اليوم نهضة شاملة. وهذا التعبير المعروف، قبل كل شيء، بكونه ثقافة شفاهية، والذي يشكل مكونا من مكونات الثقافة الوطنية اعتمد أنماطا عصرية للبحث والتداول، بفضل دينامية الحركة الجموعية الأمازيغية أساسا، التي بدأت تظهر للوجود مع نهاية سنوات الستينات وبداية السبعينات. إن التعبير الثقافي الأمازيغي الذي ابتدأ بالشعر والموسيقى سوف يمتد إلى أصناف فنية أخرى كالمسرح والسكيتش وفيلم الفيديو والرواية. كما أن الخطاب الملكي لأجدير عام 2001 وإحداث المعهد الوطني للثقافة الأمازيغية قد خولا للأمازيغية اعترافا رسميا في السياسة اللغوية والثقافية والإعلامية للبلاد، مما مكنها من تجاوز التهميش الذي كانت تعاني منه، وفتح لها آفاقا جديدة لإثبات ذاتها وضمان تجديدها.

ولا يمكن إنهاء هذا الفصل من التقرير دون الوقوف على تلك الديناميات الجديدة، التي تخترق ميدان الإبداع الفني والثقافي في مغرب اليوم، ضمن سياق مطبوع بالعولمة والفورة الإعلامية للذين جعلوا من الثقافة مجالا للمنافسة ومصدر إثراء بالنسبة لكل من يتحكم في آلياتها. ويعتبر دور الجالية المغربية المقيمة بالخارج مهما في هذا المضمار، بالمعنى الذي يسمح بالقول أنه بفضل هاته الجالية تهيأ للثقافة المغربية إيجاد مكان لها، وإن كان ما يزال خجولا، على الصعيد الدولي.

6. الجالية المغربية المقيمة بالخارج: إمكان فعلي

على الرغم من كون الهجرة المغربية نحو أوروبا جاءت متأخرة بالنسبة لبلدان أخرى تنتمي للجنوب، فإن السكان المغاربة المقيمين بالخارج لم يكفوا عن النمو خلال نصف القرن المنصرم، إذ أصبحوا اليوم من بين الجاليات الأجنبية الأولى في بلدان الاستقبال، وأمكانا فعليا لبلدهم الأصلي. إن واقع الهجرة المغربية يعتبر نتاجا لسياسة واضحة للدولة، تميزت باستمراريتها وبسيرورة متنوعة للتطور والتناقل موجهة بحوافز فردية، ذات صبغة اقتصادية أساسا. لقد عرفت صورة "مغاربة العالم"، إلى جانب إسهامهم في تنمية البلاد، تجديدا فريدا منذ أواسط التسعينات، تجديدا تجاوز مجرد المظاهر الكمية والمالية الكلاسيكية والذي تستند على هجرة أكثر نوعية، تتجه في تطورها نحو أنماط تسيير أقرب من أنماط تسيير شبكات الجاليات المقيمة بالخارج الأكثر أهمية في العالم.

لقد بدأت الهجرة المغربية، كحدث مركزي لكل فترة الاستقلال في الستينات، ولقد أبرمت أول اتفاقيات اليد العاملة خلال سنتي 1963 و1964، مسرعة الهجرة نحو البلدان الأوروبية المستقبلية، وأساسا فرنسا والبييلوكس، قبل أن تتباطأ هذه الأخيرة بكيفية مهمة نتيجة لإقفال الحدود الأوروبية خلال سنتي 1973-1974. وكمثال على ذلك، انتقل عدد المهاجرين المغاربة إلى فرنسا من 33.000 سنة 1962 إلى 260.000 سنة 1975، أي بتضاعف العدد بمعدل 8 على مدى ما يفوق عقد من الزمن.

وابتداء من 1974، اتخذت الهجرة المغربية أشكالا جديدة واعتمدت استراتيجيات واتجاهات جديدة. ولقد عرف المغاربة المقيمون بأوروبا، في البداية كيف ينسجمون مع إعادة الهيكلات الصناعية التي فرضتها الظرفية الاقتصادية الأوروبية، بالتحول إلى أنشطة جديدة، ولا سيما في ميدان التجارة والخدمات. واستمرت الهجرة، بعد ذلك من خلال قنوات التجمع العائلي وأشكال الهجرة الموسمية. أما فيما يخص مفعول السياسات الأوروبية المتعلقة بـ "العودة إلى البلد الأم"، فقد ووجهت باللامبالاة، وتحولت الهجرة المغربية خلال الثمانينات نحو بلدان جديدة، ولا سيما إسبانيا وإيطاليا. في حين ظلت وجهات أخرى ثانوية حيث استقطبت بدورها بعض المغاربة كليبيا وبلدان الخليج وأمريكا الشمالية.

إن نمو أعداد المغاربة المقيمين بالخارج لم يتقلص أبدا، ويقدر عددهم اليوم بـ 2.6 مليون مغربي (وزارة الشؤون الخارجية والتعاون 2002)، أي ما يعادل 10% من مجموع سكان المملكة. وتكون أوروبا القطب الجاذب بامتياز للمهاجرين المغاربة (85%)، متبوعة بالبلدان العربية (9%) وأمريكا الشمالية (6%).

يتعلق الأمر بإمكان كان إسهامه لفائدة البلاد أساسيا ومجديا، حتى في فترات أزمة البلدان المستقبلية. وتساهم تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، المؤشر الكمي لهذا الإسهام بكيفية جلية في توازن ميزان الأداءات للبلاد، بنفس ما تساهم فيه المداخل الكلية للسياحة، كما أن ادخارهم المستثمر بالمغرب يمثل قرابة 40% من الودائع تحت الطلب ولأجل من النظام البنكي المغربي، إلا أن ما يستحق التأكيد عليه، أكثر فأكثر، هو دوراته الجالية كقوة للتغيير داخل المجتمع المغربي ودورها كقناة أساسية في الإشعاع الخارجي للبلاد.

إن "مغاربة العالم" الذين يتوافدون بكثافة لقضاء عطلهم بالمغرب، يؤكدون ارتباطهم الثابت ببلادهم كما يشكلون مصدرا حيويا بالنسبة للمجتمع كافة، يحفزونه على الانفتاح على العالم العصري، وعلى مساءلة ثقافته وقيمه، ويمثلون اليوم كذلك فرصة حقيقية لبروز جسور جديدة للاقتصاد الوطني، مرتكزة على المعرفة، تغذيها الأجيال الجديدة للجالية المغربية المقيمة بالخارج.